الفصل الثالث

الخلاف في الاتفاق وحركة التصحيح في الشمال ١٩٧٣-١٩٧٧

- اغتيال محمد علي عثمان.
- لقاء رئيسي الشطرين وعودة الحوار الوحدوي.
- مقدمات حركة١٣ يونيو١٩٧٤م في اليمن الشمالي.
- حركة يونيو وتصحيح المسار.
- اغتيال محمد أحمد نعمان.
- التوجهات الإصلاحية لنظام الرئيس إبراهيم الحمدي.
- سياسة الحمدي الخارجية.
- العلاقات بين شطري اليمن وعودة الحوار.
- اغتيال عبد الله الحجري.
- التركيبة السياسية لليمن الجنوبي.

obeikandl.com

obeikandl.com

الخلاف في الاتفاق وحركة التصحيح في الشمال

١٩٧٣-١٩٧٧م

كان لزيارة عبد الله الحجري، رئيس وزراء اليمن الشمالي إلى المملكة العربية السعودية في مارس ١٩٧٣م، أثر فعال بين الجموع الشبابية في الداخل، والطلبة الدارسين في الخارج، ففي التاسع من إبريل من العام، اعتصم حوالي ما يزيد عن مائة طالب من طلبة اليمن في القاهرة عدة ساعات، بمبنى سفارة الجمهورية العربية اليمنية احتجاجاً على اتفاق ١٧ مارس، الخاص بمصير" جيزان، ونجران، وعسير"، واحتجاجاً على ما وصفه المعتصمون بإعاقة الوحدة بين شطري اليمن.

وقد أخلى الطلبة المعتصمون مبنى السفارة من موظفيها فيما عدا السفير، الذي سمح له بالبقاء فيها.وعلقوا لافتة على باب السفارة مكتوب عليها(اتفاقية ١٧ مارس خيانة للقضية الوطنية" جيزان ونجران، ولواء عسير، " ستبقى يمنية")، وانصرف المعتصمون من السفارة حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، بعد أن عبروا عن وجهة نظرهم."[١]

وفي الجمهورية الجزائرية قام الطلبة في الثاني عشر من شهر إبريل من نفس العام باحتلال سفارة الجمهورية العربية اليمنية وأصدروا بياناً، طالبوا فيه بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح للمنظمات الجماهيرية في ممارسة حقوقها المشروعة، ودعا البيان إلى الوقوف بشدة أمام المخططات السعودية الهادفة إلى عرقلة أعمال لجان الوحدة بين الشطرين."[٢]

---

١) الأهرام: تاريخ ١٠/٤/١٩٧٣م.

٢) سجل العالم العربي: مرجع سابق، (مجلد١٩٧٣م)، ص٧٦٢.

وفي منتصف شهر إبريل، عقد في عدن الاجتماع الثاني للممثلين الشخصيين لرؤساء شطري اليمن إضافة إلى ليبيا والجزائر، والجامعة العربية. ورئيس لجنة الوساطة العربية لشطري اليمن، كما شارك في الحضور كل من إبراهيم المزهودي، الممثل الشخصي للرئيس الجزائري، هواري بومدين، وعبد الرزاق عمير، مندوباً عن منصور رشيد الكخيا، وزير الخارجية، والممثل الشخصي للرئيس الليبي، معمر ألقذافي.

وأعرب عبد الله الخامري، الممثل الشخصي، لسالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة في اليمن الجنوبي، يوم، ١٦إبريل، عن، "..أن نتائج أعمال اللجان الفنية المشتركة لشطري اليمن تعطي الدليل العملي على تفهم المسئولين لهذا الظرف، وعلى صبرهم الطويل على المؤامرات التي لا تنتهي من قبل أعدائنا."

وفي كلمة الافتتاح للاجتماع الثاني لممثلي رؤساء الجزائر، وليبيا، وشطري اليمن. قال الخامري: ".. إننا نشعر ونحن نشق طريق المجتمع الوحدوي التقدمي بأن الدوائر الإمبريالية والرجعية، تتعقب مسيرتنا لتفريغها من محتواها."

وفي البيان الختامي الصادر عن اجتماع لجنة الممثلين الشخصيين لرؤساء شطري اليمن شكلت لجنة لإعداد النظام الأساسي واللائحة الخاصة بالتنظيم السياسي الموحد للشطرين.وجاء في البيان الذي تلاه سليم اليافي، أن المشاورات لإعداد النظام واللائحة، ستبدأ فوراً من أجل أن تعقد اللجنة الجديدة دورتها الأولى في صنعاء، قبل نهاية مايو ١٩٧٣م. "[١]

وأكد البيان على اتخاذ خطوات عاجلة، لوضع الاتفاق الذي تم بين وزيري داخلية الشطرين في الأول من شهر إبريل موضع التنفيذ وتسمية أعضاء الجانبين في اللجان المشتركة التي أقر الوزيران تشكيلها.. وبصورة خاصة ما يتعلق بموضوع النازحين والمعتقلين السياسيين.وأوصت اللجنة في بيانها الختامي، المسئولين في شطري اليمن بإصدار العفو العام عن النازحين بما يكفل لهم الضمانات اللازمة،

---

١) اليمن الواحد: مصدر سابق، ص٥٨-٦١.

كما حث البيان وزيري داخلية الشطرين على وضع الضمانات من أجل عودة النازحين، مع إذاعة أسمائهم في إذاعتي صنعاء وعدن.

كما أوضحت اللجنة في بيانها ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتسهيل حركة السفر والتنقل بين جميع المناطق في شطري اليمن. والعمل على اتخاذ خطوات جادة في التنسيق والتعاون الاقتصادي في مجالات البريد والبرق والمواصلات، والطيران.وكذلك تنشيط مهمة اللجنة العسكرية المشتركة الخاصة بالحوادث من اجل القيام بكل المهام المكلفة بها بحضور الممثل المقيم للجامعة العربية في شطري اليمن.

وفي منتصف مايو١٩٧٣م بحث رئيس اليمن الشمالي، عبد الرحمن الأرياني، ومحمد صالح مطيع، وزير داخلية اليمن الجنوبي في صنعاء إمكانية إعلان العفو العام في دولتي اليمن، وعودة الأشخاص الذين غادروا بلادهم خلال المعارك بين دولتي اليمن.في نفس الوقت كان وزير الأعلام الجنوبي، يقوم بزيارة إلى صنعاء لمناقشة إنشاء لجنة يمنية مشتركة تكلف بإعداد مشروع الميثاق الوطني لحزب يمني موحد تذوب فيه الجبهة القومية" الحزب الحاكم في عدن"، والاتحاد اليمني" الحزب الذي كونه، عبد الرحمن الأرياني" وإن كان لا يرقى إلى فاعلية الجبهة القومية،كحزب، باعتبار أن قواعد حزب الأرياني في حكم العدم، إلى جانب أن الحزب قام على بنية هشة. وقد تم تكوينه بقرار سياسي بالتعيين، وكان بضم في صفوفه بعضاً من المثقفين الموالين للسلطة، وبعضاً من مشايخ القبائل والعسكريين، وكان أشبه ما يكون بمجلس استشاري لرئيس الجمهورية يرى ما يراه، وخاصة بعد أن نصب نفسه رئيساً للاتحاد.

والطريف أن الأرياني أعلن تحريم الحزبية بشكل عام، وأعلن بخطاب رسمي: " أن الحزبية تبدأ بالتأثر، وتنتهي بالعمالة".

وظلت ظاهرة الفساد، والفوضى، وأعمال التخريب، تسود اليمن الشمالي، وكانت الخلافات بين شطري اليمن، أساسها الأعمال التي تقوم بها الجبهة الوطنية المعارضة، من أعمال العنف في المنطقة الوسطى، والمناطق المحادة لليمن

الجنوبي، وتكونت قيادة لرعايتهم في اليمن الجنوبي كجبهة لتحرير اليمن الشمالي."[1]

اغتيال محمد علي عثمان:-

لم تفرز اللقاءات الوحدوية خلافات إيديولوجية بين الشطرين، بقدر ما كانت ودية، مقترنة بالمجاملات، وقد عملت اللجان الفنية على إضفاء روح العمل الصادق، انطلاقاً من مبدأ الالتزام والواجب الذي أنيط بهم. رغم المنغصات لحكومتي اليمن الشمالي من خلال أعمال العنف، والاغتيالات، والتفجيرات التي قامت بها الجبهة المعارضة في اليمن الشمالي، وتحت رعاية اليمن الجنوبية."[2]

وبينما كانت المحادثات بين اللجان الفنية، وممثلي قيادتي الشطرين، تؤدي مهامها وتناقش ماتم العمل به، وما هو باق إذ بالنبأ يعلن من مذياع صنعاء، عن حادث اغتيال محمد علي عثمان، عضو المجلس الجمهوري، وعضو المكتب السياسي في الاتحاد اليمني. وأوضح النبأ انه لقي حتفه فجر يوم الثالث من مايو١٩٧٣م، عندما أطلقت عليه قذائف بازوكا ومدافع رشاشه، وهو يغادر منزله

---

١) في٢٦مايو١٩٧٣م، قالت الأهرام نقلاً عن مصادر رسمية، أن دولتي اليمن تقفان الآن على حافة حرب حديدة بينهما، وأضافت أن هناك عصياناً في اليمن الشمالي، يهدد بدفعها إلى الاشتباك في معارك ضد اليمن الديمقراطي، وأفادت تقارير وردت إلى صنعاء، يوم٢٧مايو، عن وقوع اشتباكٍ في منطقة، البيضاء قرب الحدود مع اليمن الجنوبية أدت إلى مقتل وجرح عشرات الأشخاص، وقالت صحيفة الثورة- صنعاء، الحكومية.أن عبد الله جمران، الممثل الشخصي لرئيس اليمن الشمالي، عبد الرحمن الارياني، ومنيب الرفاعي، ممثل الجامعة العربية، غادرا صنعاء إلى البيضاء، وعلم أنهما سيلتقيان بالممثل الشخصي لرئيس اليمن الجنوبي، عبد الله الخامري، للبحث في التطورات الأخيرة.. انظر: سجل العالم العربي، مرجع سابق، (مجلد١٩٧٣م)، ص٧٦٤.

٢) لقد كانت الأعمال التي تقوم بها الجبهة في بعض المناطق غير مقبولة أدبياً وأخلاقياً، فعندما يقومون بالهجوم على قرية معينة يستوجب إخلاء رجالها وتوزيعهم على أماكن معينة تحدد لهم من اجل تأمين مجموعة من أعضاء الجبهة الذين يتم توزيعهم على البيوت، ليتالوا قسطاً من الراحة، ويكون النساء والأطفال رهائن حتى يلتزم رجال القرية بمهامهم الأمنية تجاه ضيوفهم.

في تعز، دون حراسة في طريقه كعادته كل يوم قبل شروق الشمس إلى المسجد لأداء الصلاة.

وقد وصفته بعض الدوائر السياسية الدولية أنه كان الشخصية الثانية في الدولة، وممثل طائفة الشوافع، في التركيبية السياسية في اليمن الشمالي."[1] وعقد المجلس الجمهوري ومجلس الوزراء، في اليمن الشمالي، اجتماعاً مشتركاً، في تعز، العاصمة الثانية، للبحث في جريمة الاغتيال، ودوافعها وأعلن المجلسان الحداد الرسمي، مدة ثلاثة أيام، وصرح محمد أحمد نعمان، وزير الخارجية عقب الاجتماع، أن الجلسة المشتركة للمجلس الجمهوري، ومجلس الوزراء، كانت لدراسة أبعاد الحادث الأثيم. وعلقت وكالة الشرق الأوسط المصرية، أن المجرمين قد تسللوا من اليمن الجنوبي، ووصف راديو صنعاء الاغتيال بأنه عمل عناصر من خارج الحدود، مما اعتبر إشارة إلى أن الجناة قدموا من اليمن الجنوبي.

وكان محمد علي عثمان ينوب عن رئيس مجلس الرئاسة في غيابه.. وفي أواخر مايو أذاع راديو صنعاء البيان الرسمي، الذي وصف، محمد علي عثمان، بالأمانة والإخلاص، والذي استهدفته الرعونة السياسية والتآمر عليه.ويستطرد البيان بقوله"...لقد بات واضحاً من هذه الجريمة، وجرائم كل يوم، أن الحماقات المسلحة وأعمال الإجرام، والعمالة المتنكرة لكل قيم اليمنيين والعرب، وأخلاقهم ومعتقداتهم، والتي ترتدي كل يوم رداء جديداً من الشعارات البراقة والدعاوى العريضة المفرغة من كل وجه حق إنما تهدف من وراء جرائمها إلى اغتيال وجودنا العربي، وصرف جهودنا عن السعي نحو مزيد من البناء الداخلي."[2]

وفي الأول من يونيو تم تشييع جثمان، محمد علي عثمان، في العاصمة صنعاء، وسط تنديدات عنيفة بالمسئولين عن اغتياله، ورفض اليمن الشمالي استقبال وفد رسمي من اليمن الجنوبي، جاء للاشتراك في تشييع الجنازة، برئاسة عبد الله الخامري، وزير الإعلام، وممثل اليمن الجنوبي، في مفاوضات الوحدة بين شطري

---

١) سجل العالم العربي: مرجع سابق(مجلد١٩٧٣م)، ص٧٦٦.

٢) وكالة روبتر:سجل العالم العربي، مرجع سابق، (مجلد١٩٧٣)، ص٧٦٥.

اليمن.وكانت صنعاء قد اتهمت- بشكل غير مباشر – عناصر من اليمن الديمقراطية، بتدبير قتل عضو المجلس الجمهوري، الذي تردد أن لاغتياله صلة بالخلاف بين دولتي اليمن، ومعارضة بعض العناصر في الدولتين لأسس قيام الوحدة بينهما، وهو خلاف يقترن بالصراع على السلطة."[1]

وقد أعلنت اليمن الجنوبية فور إعلان صنعاء، نبأ الاغتيال، الحداد الرسمي، وألغت عدن برامجها الإذاعية العادية، واستعاضت عنها بتلاوات من القرآن الكريم، كما أن مجلس الرئاسة أبرق إلى حكومة صنعاء معزياً، وأوفد مبعوثاً رسمياً إلى صنعاء للاشتراك في تشييع جنازة عثمان."[2] وطلبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، من ممثلها المقيم في صنعاء تقريراً عن حادث الاغتيال، في أعقاب اجتماع عقده، سليم اليافي مع السفيرين، مصطفى يعقوب، مندوب اليمن الشمالي، وعبد الملك إسماعيل، مندوب اليمن الديمقراطية الشعبية، لدى الجامعة العربية، "[3] وبحث معها علاقات البلدين، وناشداهما، ضبط النفس لتجاوز ألأزمة التي نتجت عن اغتيال عضو المجلس الجمهوري في اليمن الشمالي.

وفي الخامس من شهر يونيو صدرت فتوى، عن قضاة المحكمة العليا في الجمهورية العربية اليمنية، تبيح قتل المخرب، والحكم عليه بالإعدام. وتحث الفتوى على اتباع الشريعة الإسلامية بالضرب على أيدي المفسدين.وصرح محمد سالم باسندوه، أمين الدعوة والفكر في الاتحاد اليمني، وهو التنظيم السياسي الوحيد، المصرح به في اليمن الشمالية، أن المخربين لا يقصدون، تبديل النظام القائم، بنظام أكثر ديمقراطية، ولكنهم يهدفون إلى تدمير الديمقراطية القائمة في الجمهورية العربية اليمنية.

وفي محاضرة أذيعت له من راديو صنعاء ألمح إلى مساعدة سلطات اليمن الجنوبية للمخربين، وأن حكومة عدن، لم تعرف الانتخابات منذ نوفمبر١٩٦٧م،

---

١) الأهرام(١/٦/١٩٧٣م).

٢) سجل العالم العربي: مرجع سابق، (مجلد١٩٧٣م)، ص٧٦٥.

٣) الأهرام(٢/٦/١٩٧٣م).

أي منذ إعلان استقلال اليمن الجنوبي.وفي الرابع من شهر يونيو، صدر قرار جمهوري بتكوين دائرة قضائية لمحاكمة المخربين."[1]

ومنح المحافظون وشيوخ القبائل، سلطات واسعة لتعقب المخربين، وتفتيش المنازل، والقرى، والنواحي، التي يشتبه بوجود أوكار للمخربين فيها."[2]وذكرت وكالات الأنباء العربية والأجنبية أنه في الفترة مابين"٥ يونيو و٣٠ سبتمبر١٩٧٣م"وقعت في اليمن الشمالية، عدة اشتباكات بين القوات الحكومية، والمخربين المسلحين، الذين اتهمتهم صنعاء بالعمل لصالح قوى اجنبيه تتحرك فيما وراء الحدود، كما تم اعتقال"٤٩ فرداً من المشتبه بهم، واستسلم"٣٠٠ مسلح" قرب الحدود مع اليمن الجنوبية، وطلب هؤلاً الأمان، بعد أن تعهدوا بالامتناع عن أي أعمال تخريبية. وتم إعدام" ٣٨ شخصاً منهم" وحكم على ١٦ شخصاً بأحكام متفاوته بالسجن. وأعلنت المصادر الحكومية عن مقتل عشرة أشخاص أثناء الأشتباكات بين الجبهة والقوات الحكومية. وفي يوليو سلم العقيد عشال – الذي كان قبل لجوئه إلى صنعاء قائداً للجيش في اليمن الجنوبي- القاضي الأرياني، تقريراً اتهم فيه حكومة عدن، بالقيام بمذابح جماعية، ضد عدد من مشايخ القبائل، والضباط العسكريين، في منطقتي دثينة والعوازل، بين شهري، يونيو ويوليو، وتم إعدام " ٧٨ شخصاً كما خطف فيها" ٦٨ شخصاً آخر" واتهم العقيد عشال في تقريره، حكومة عدن، بالمذابح الأخرى في بقية المحافظات اليمنية الجنوبية، ضد العناصر ألمناوئه للجبهة القومية الحاكمة."[3]

وفي الحادي عشر من يونيو، عقد مجلس الشورى اليمني جلسة طارئة برئاسة، عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس المجلس، أقر فيها مطالبة الحكومة بإعلان سياسة واضحة تجاه الدول التي تشجع التخريب وتدعمه، بكل الوسائل، وتطهير أجهزة الدولة من الحزبيين العملاء المندسين، وسرعة محاكمة ومعاقبة المقبوض

---

١) كتاب الرأي العام(ابرز الأحداث اليمنية في ربع قرن)، مرجع سابق، ص٣٨.

٢) سجل العالم العربي، مرجع سابق، (مجلد١٩٧٣م)، ص٧٦٥.

٣) المرجع نفسه، ص٧٦٦.

عليهم من المخربين، وضرورة قيام أجهزة الإعلام بالتوعية الإسلامية، والتركيز عليها، وتوضيح خطر الشيوعية باعتبارها أعلى مراحل الكفر، وتكثيف المواد الدينية في المدارس.وصرح عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس المجلس، لوكالة الأنباء السعودية في صنعاء، بأن بواعث الجلستين الطارئتين اللتين عقدهما المجلس، هي حوادث الاغتيالات، التي ذهب ضحيتها، محمد علي عثمان، وتمادي أعمال التخريب إلى قمة السلطة من قبل عصابات عميلة مرتبطة بالخارج فكراً وتمويلاً وتخطيطاً. ومضى رئيس المجلس يقول إن أعمال التخريب والاغتيالات تخطط لها وتمولها وتنفذها الحكومة الشيوعية في عدن."[1]

كانت الشكوك نحو اليمن الجنوبية، مبنية على اعتبارات استنتاجية. لأن منطق الأحداث في اليمن الشمالي كانت تقف وراءها الجبهة الوطنية، المعارضة لسياسة حكام الشمال، ومعظمهم من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم مابين١٤-٢٠ عاماً، إلى جانب العسكريين الذين تم تسريحهم من الجيش والشرطة، عقب أحداث اغسطس١٩٦٨م، وكان مركز القيادة العليا لهم في اليمن الجنوبي. وفي ٨ يونيو، توقفت مفاوضات الوحدة بين شطري اليمن، ولم تغلق الحدود مع عدن، وعادت التجمعات العسكرية اليمنية الشمالية من جديد، إلى الأماكن التي أخليت في أعقاب المعارك التي نشبت في شهر سبتمبر واكتوبر١٩٧٢م. وأعلنت السلطات اليمنية في صنعاء في الثامن من يونيو، أنه تم اعتقال بعض قتلة محمد علي عثمان، ووافقت اليمن الشمالية، في يوم التاسع من يونيو، على طلب لجامعة الدول العربية أن يشارك ممثل عن الجامعة بالتحقيق مع المتهمين بقتل عثمان، وصرح سليم الياسي الأمين العام المساعد للجامعة العربية، بأنه سيتم إرسال ممثل الجامعة، عند بدء محاكمة المتهمين."[2]

كانت الرؤية الوحدوية بين شطري اليمن، تخضع لتصورات سياسية مختلفة في كلا الشطرين، بين يمين هش في التصور، ويسار راديكالي متطرف. وكانت

---

١) سجل العالم العربي: مرجع سابق، ص٧٦٧.نقلاً عن وكالة أنباء سبأ اليمنية.

٢) المرجع السابق، ص٧٦٧.

التصفيات الجسدية تتم دون محاكمة في الغالب باسم التخريب، أو التجسس في كلا الشطرين. وكان الشعور الطائفي والمناطقي – القروي – يسود الشطرين. وفي مطلع السبعينات تحولت المعارضة السياسية في اليمن الشمالي، إلى العمل الثوري، تحت رعاية اليمن الجنوبي، وأقيمت لها المعسكرات والتدريبات، على أسلوب حرب العصابات، وكانت تضم فصائل حزبية من اتجاهات متعددة، وفي شهر ديسمبر عام ١٩٧٢م، بدأ حوار الوفاق بين التنظيمات السياسية، لتشكيل إطار جبهوي واسع، واتفق على قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية، في٢٨ فبراير١٩٧٣م، وعندما تراجعت بعض التنظيمات، أعيد الحوار في فبراير١٩٧٦م بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابية التي كانت تعمل في اليمن الشمالي وهي:-

" الحزب الديمقراطي الثوري اليمني – ومنظمة المقاومة الثورية اليمنية، - وحزب الطليعة الشعبية، - وحزب اتحاد الشعب الديمقراطي.- وحزب العمل اليمني، - وحزب البعث العربي الاشتراكي، - والتجمع السبتمبري،- واتحاد العمال اليمني – واتحاد الشباب"اشدي" –"[1]

لقاء رئيسي الشطرين وعودة الحوار الوحدوي:-

في الثالث والعشرين من يونيو١٩٧٣م تسلم الرئيس سالم ربيع علي، رئيس مجلس الرئاسة لليمن الديمقراطي، رسالة خطية من عبد الرحمن الأرياني، رئيس اليمن الشمالي، وذكر أن الرسالة تضمنت استئناف الحوار بين شطري اليمن، في ضوء اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، بشأن توحيد الشطرين.وقد حمل الرئيس الجنوبي المبعوث الشخصي للأرياني، رسالة شفوية جوابية، حول بعض الإجراءات الخاصة بتنفيذ اتفاقية الوحدة اليمنية. "[2]

---

١) مشروع البرنامج الوطني العام والنظام الداخلي للجبهة الوطنية الديمقراطية، ص٨.

٢) سجل العالم العربي(١٩٧٣م)، مرجع سابق، ص٧٦٧، نقلاً عن: وكالة الأنباء عدن.

وفي الجمهورية الجزائرية التقى رئيسا شطري اليمن في الرابع من سبتمبر١٩٧٣م واستعرضا معاً في هذا اللقاء سير أعمال اللجان المشتركة التي تم تشكيلها عقب اتفاقية القاهرة وطرابلس، وبحثا في جدول أعمال لقائهما، المدة الزمنية التي حددت للجان المشتركة، وتم الاتفاق على وقف أعمال العنف التي تقوم بها المعارضة. وعقب اللقاء صدر بيان حدد المهام التي تم الاتفاق عليها وهي:-

- استمرار اللجان المشتركة في أعمالها، ضمن إطار اتفاقية القاهرة.
- تهيئة الظروف الملائمة في أعمال اللجان المشتركة، عن طريق وقف التدريب للمعارضين وأعمال التخريب في كل أنحاء الجمهورية العربية اليمنية.
- عدم السماح للعناصر المعارضة بالنشاط تحت أي اسم وعدم مدها أو تدريب عصاباتها أو تشجيعها، وإغلاق معسكراتها.

وأعرب الرئيسان أن إعادة الوحدة اليمنية مطلب شعبي لايمكن التفريط فيه، وأنها المدخل الرئيسي إلى الإسهام الفعلي في بناء صرح الوحدة العربية المنشودة، وحرص الرئيسان على التأكيد أن تظل الدول العربية الشقيقة ممثلة في الجامعة العربية، وبالأخص منها الجمهورية الليبية، والجزائر، موجودة من خلال الممثلين الشخصيين للأمين العام للجامعة العربية، وللرئيس ألقذافي، والرئيس بومدين، في كل المحادثات ومتابعة أعمال اللجان."[1]

وفي الفترة من ١٠الى ١٢ من شهر نوفمبر١٩٧٣م، قام رئيس اليمن الجنوبي، سالم ربيع علي، بزيارة لليمن الشمالي، على رأس وفد رفيع المستوى، يرافقه عدد كبير من المدنيين والعسكريين، وقد أجريت له مراسم استقبال رسمي حيث كان على رأس مستقبليه رئيس اليمن الشمالي، عبد الرحمن الأرياني، وعقد الرئيسان اجتماعين مغلقين ناقشا خلالهما التطورات اليمنية والعربية والعالمية، واتفق الرئيسان على أهمية إيجاد صيغ مشتركة على صعيد الاقتصاد الوطني.

وعند زيارة الرئيس الجنوبي لمدينة ألحديده ناقشا سير أعمال اللجان المشتركة المنبثقة عن بيان طرابلس، واستمع الرئيسان إلى تقرير مفصل للممثلين الشخصيين

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٥٢-٥٣.

عن سير أعمال اللجان المشتركة، وما أنجزته منذ لقاء طرابلس إلى ما بعد لقاء الجزائر. وعلى ضوء ذلك التقرير، أكد الرئيسان على تذليل الصعوبات التي قد تعترض مهام اللجان، وكلف الرئيسان ممثليهما الشخصيين أن يمضيا في العمل بموجب جداول زمنية يتفقان عليها بحسب ما تقتضيه مصلحة الشعب اليمني وظروف البلد في الشطرين، على أن يعرضا عليهما كل ما قد يعترض طريقيهما أو طريق اللجان المشتركة من المصاعب ليعملا على تذليلها.[٢]

وفي خلال اجتماعات لجنة الممثلين الشخصيين لمتابعة تنفيذ اتفاقيات الوحدة اليمنية في دورتها الثالثة المنعقدة في القاهرة، في الفترة من ٢٠ نوفمبر الى٢٢ نوفمبر١٩٧٣م، عرض الممثلان الشخصيان لرئيسي شطري اليمن على اللجنة ملفا يضم البيانات الصادرة عن اجتماعات رئيسي الشطرين في كل من الجزائر، ثم تعز، والحديدة، وعرضا لما تم إنجازه من أعمال اللجان الفنية المشتركة، واتخذ أعضاء اللجنة التوصيات التالية:

(- تبدي اللجنة ترحيبها بما تم من اتفاق بين رئيسي الشطرين في إطار لقاءاتهما التي تمت في الجمهورية الجزائرية، وتعز، والحديدة..، وتأمل اللجنة أن يقوم الممثلان الشخصيان لرئيسي شطري اليمن، بوضع برامج مرحلية تكفل إنهاء اللجان المشتركة لأعمالها، وفقاً للروح التي سادت اجتماعات رئيسي الشطرين، والبيانات الصادرة عنهما في الجزائر وتعز والحديدة...، وتوصي اللجنة بأن يحضر الممثل الشخصي لرئيسي كل من الشطرين اجتماعات مجلس وزراء الشطر الآخر عند بحث أية أمور تتعلق بتنفيذ اتفاقية الوحدة...وتفوض اللجنة الممثل الشخصي للأمين العام، لجامعة الدول العربية، بحث وترتيب ما يتعلق بوجود ممثل للجان في اليمن، بالتفاهم مع الممثلين الشخصيين لرئيسي شطري اليمن وبقية أعضاء اللجنة.)"[١]

ولقد بح صوت اللجان المشتركة في بياناتهم وتوصياتهم دون جدوى، وكانت قيادتا شطري اليمن، تمنيان نفسيهما بإصلاح ذات البين، دون ضغوط داخلية أو

---

١) اليمن الموحد: مصدر سابق، ص٦٣-٦٤.

خارجية، فاليمن الجنوبي كان الراديكاليون الماركسيون فيه يرفضون الحوار الوحدوي، مع الحكومة الشمالية التي تتعايش مع القوى الرجعية في المنطقة – من وجهة نظرهم -، كما أن حكام الشمال في نظرهم " أيضاً " رجعيون انتهازيون، ويرى المحافظون في اليمن الشمالي، أن عدن تحكمها عصابة ماركسية، تنهب أموال الناس باسم التأميم، وأخرجت المرأة من عشها الزوجي لتشارك في اللجان الشعبية وأعمال أمن الدولة، وانطلقت باسم تحرير المرأة من عقالها القديم. وإن حكام الجنوب عمال وموظفون على أبواب الاتحاد السوفييتي، وأنهم مجموعة من القتلة تسيطر عليهم أمراض الحقد والكراهية. باسم الفوارق الطبقية، والمتناقضات الاجتماعية داخل اليمن، وكان جهازا المخابرات في كل من الشطرين، يدير مثل هذه الاتهامات ويحركها، وتتم التصفيات باسم الخيانة والولاءا للجبهة الأخرى.

مقدمات حركة الثالث عشر من يونيو١٩٧٤م في اليمن الشمالي:-

لم تكن سياسة الأرياني مقبولة لدى الاتجاهات السياسية المتعددة في ساحة اليمن الشمالية، فقد كان الاتجاه الإسلامي" الإخوان المسلمون: يرفض سياسة التوازن التي يمارسها الرئيس الأرياني في سياسته. وكذلك الاتجاهات السياسية الأخرى البعثيون الموالون للعراق، والبعثيون الموالون لسوريا، والاتجاه الناصري، الموالي لليبيا، واليساريون الذين يشكلون المعارضة الفعلية الذين اتسم نمط اتجاههم السياسي بالعنف القائم على الاغتيالات، وزرع الألغام، وإرهاب القرى، المتاخمة لليمن الجنوبي.وكان يتم تمويل الجبهة المعارضة اليسارية مادياً ومعنوياً، وعسكرياً من قبل الأصدقاء التقليديين، لشطري اليمن، سوريا وليبيا، ولم يكن من السهل على الأرياني، ضرب أوكار المخربين، فكان عليه أن يحدد لنفسه خطة إصلاحية، والتي كانت تقضي بتعديل بعض بنود الدستور، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وفي السادس من شهر يناير١٩٧٣م قدم محسن العيني استقالته من منصبه كرئيس للوزراء، وأسند تشكيل الحكومة إلى عبد الله الحجري الذي اتسمت

سياسته بالشدة تجاه الخارجين عن القانون. وكان الرأي السائد بين صفوف المثقفين، أن اليمن بحاجة إلى من يتقمص شخصية الإمام أحمد حميد الدين، في قوته وسلطته، وسرعة بته في الأمور، ولكن بعقلية جديدة تناسب الظروف اليمنية والعربية الراهنة."[1]

واستطاع الحجري أن يقمع القوى المعارضة بقوة، ولكن القاضي الأرياني كان يتخذ لنفسه الحيطة، فهو معروف بمرونته، والذي لا يقطع علاقته مع أعدى أعدائه، فعندما عرض رأيه في بعض الإصلاحات التي لم يلتفت إليها حدد لنفسه موقفاً وحمل أمتعته وتوجه إلى اللاذقية في سوريا.وكان الموقف الدرامي الذي اتخذه الأرياني مؤثراً في انطباع معظم الوزراء، ووقف الرجل الحديدي، الحجري وهدد بأنه لن يسمح بالفوضى وسوف يتخذ إجراءات صارمة ضد كل من تسول له نفسه القيام بأعمال فوضوية. وفي هذه الأثناء كان الرئيس الأرياني في منتجعه على بعد ٢٥ كيلومتراً من اللاذقية بسوريا، وبعث برسالة خطية تضمنت استقالته، وفضل رئيس الوزراء الحجري، أن يكتفي بطي ألاستقالة ودعوة الشخصيات المعنية إلى البحث عن حل.

وتطورت المواقف عندما لحق بالأرياني، الشيخ سنان أبولحوم، محافظ الحديدة، والذي يعد من أقوى شيوخ القبائل والذي يستقطب عدداً كبيراً من القوى الوطنية في اليمن حيث قدم للأرياني استقالته من كل منا صبه. المحافظة، وعضوية المكتب السياسي للاتحاد اليمني، وعضوية مجلس الشورى، وذلك تضامناً معه. وقام مجلس الوزراء بدراسة التطورات، واتفقوا على أن حركة التصحيح باتت واجبة لاسترضاء الأرياني، من أجل وقف الفوضى السياسية، والفساد الإداري، وتقرر تكوين وفد رسمي وشعبي لزيارة الأرياني، ومناقشة القضايا الداخلية لليمن. واستجاب الارياني للعودة بشروط ثلاثة:-

١- تعديل الدستور، بحيث تلغى المادة التي تنص على تشكيل المجلس الجمهوري، وتعدل على أن يكون نظام رئيس واحد للجمهورية.

---

١) سجل العالم العربي: مرجع سابق، ص٧٧٧، نقلاً عن: تعليق "لمجلة الحوادث"٧/٩/١٩٧٣م..

٢- تأليف حكومة وطنية تتقيد بالسياسة التقليدية التي لا تميل إلى يمين أو يسار، ولا تلتزم بأي معسكر غربي.

٣- الالتزام بالتصحيح المالي والإداري، وتطور الجيش، وإعطاء القوى الشابة، والمثقفة المراكز الحساسة في الدولة.وعلى اثر ذلك توجه الرئيس الأرياني من منتجعه بسوريا إلى الجزائر لحضور مؤتمر عدم الانحياز.

وفي الجزائر عقد لقاء مع كل من بومدين، والقذافي، تم فيه مناقشة تطورات الوحدة اليمنية، ثم عقد لقاء قمة ثنائية مع رئيس اليمن الجنوبي، سالم ربيع علي، وصدر بيان مشترك بوجوب استمرار محادثات الوحدة بين الشمال والجنوب."[١]

وتم إقرار برنامج إنمائي ثلاثي، (١٩٧٣-١٩٧٦م) وكان يعد أول خطوة للتخطيط وعاد الأرياني إلى صنعاء بعد غياب ثلاثة أشهر في ٢٤سبتمبر١٩٧٣م. والملاحظ أن ضعف السلطة المركزية قد شجع على استشراء الفساد المالي والإداري، فإيرادات الدولة لم تكن تستثمر في تحديث المرافق الأساسية، وكانت تذهب إلى القبائل بغرض إرضائها، "[٢] وبعودة الأرياني أصدر قراراً جمهورياً بتوزيع الاختصاصات داخل المجلس الجمهوري."[٣]

وفي الثالث من مارس١٩٧٤م، تم تشكيل حكومة جديدة، برئاسة حسن مكي لأجل التنمية في البلاد، في ابريل١٩٧٤م، وصدر قرار جمهوري بشأن اختصاصات المكتب القانوني للدولة."[٤]

ولم يتم تنفيذ شروط الأرياني كلها، حتى الجانب الإصلاحي الذي كان يحتاج إلى رجل قوي مثل القاضي الحجري، الذي أبعد عن منصبه، والذي أصبح يحظى بتأييد قبلي كبير، نظراً لعدائه الشديد للفكر الماركسي في الجنوب،

---

١) سجل العالم العربي: مرجع سابقوص٧٨١.

٢) توماس كوز نوفسكي: البحر الأحمر والتوازن الإقليمي" السياسة الدولية" عدد٥٩، يناير، ١٩٨٠م، ص٤٥.

٣) صدر القرار في ٥ فبراير١٩٧٤، انظر كتاب الرأي العام، مرجع سابق، ص٣٩.

٤) صدر القرار في ١٠/٦/١٩٧٤م، انظر الرأي العام، مرجع سابق، ص٣٩.

وفي عهده تم ضرب كل أوكار المتطرفين اليساريين.ويبدو أن إبعاده كان من ضمن شروط عودة الحوار الوحدوي بين الشمال والجنوب، ولكن الأمر لم يزدد إلا سوءاً،وعلى الرغم من الفوضى السياسية التي عمت البلاد، نتيجة التكتلات القبلية، والصراعات السياسية بين القوى المختلفة، والتسيب الإداري والانفلات المالي. إلا أن معظم هذه السلبيات تعود لمخلفات حكومة السلال، والحرب الأهلية من عام١٩٦٢الى عام١٩٦٨م. وكذلك عدم وضوح تنظير سياسي ينظم دفة الحكم."[1] ومع ذلك لايمكن إنكار ماساهم به الأرياني من خلال سياسة التوازن التي اتبعها، وإحلال نوع من الديمقراطية، منذ حركة الخامس من نوفمبر ٦٧ م التي قامت على أساس حكم جماعي تمثل ذلك من خلال المجلس الجمهوري المكون من عدد من الأعضاء يختارون من بينهم رئيساً لهم، يمثل رئاسة الدولة، ويرمز إلى سيادتها.وكذلك انتخابات مجلس الشورى الذي يقوم بمراقبة الحكومة،ويصدرا لتشريعات ويمنح الثقة من عدمها لمجلس الوزراء، وفي عهد الأرياني تم إصدار الدستور الدائم الذي ينظم العلاقات بين مختلف مؤسسات الدولة، وأهم من هذا فقد تمت المصالحة في عهده بين اليمن والمملكة العربية السعودية، وانتهت الحرب الأهلية اليمنية، وأقيمت علاقات نشطة مع المعسكرين الشرقي والغربي، قائمة على عدم الانحياز والاحترام المتبادل. وبدأ الحوار الوحدوي بين الشمال والجنوب، من خلال اتفاقية القاهرة وطرابلس ليبيا، عام١٩٧٢م.

حركة يونيو وتصحيح المسار:-

عندما انتشرت الفوضى السياسية وتعددت مراكز القوى في عهد القاضي الأرياني، انهار الاقتصاد، مما ترتب عليه شل قوة النظام السياسي، بسبب الانشقاقات واختلاف وجهات النظر بين مراكز القوى السياسية، الأمر الذي دفع رئيس وأعضاء المجلس الجمهوري لتقديم استقالتهم لرئيس مجلس الشورى عبد الله

---

١) عبد الكريم الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص١٥١.

بن حسين الأحمر، الذي قدم بدوره استقالة مجلس الشورى إلى القيادة العامة للجيش. "[1]

لقد كانت استقالة القاضي الأرياني أمراً منطقياً بموجب المادة(٨٣) من الدستور، وتقديمها إلى الهيئة التشريعية، " مجلس الشورى" وبالتالي تكون مهمة مجلس الشورى في حق انتخاب أعضاء جدد في المجلس الجمهوري من المسائل القانونية من أجل ضمان سير المؤسسات العمومية، وفقاً للدستور. بيد أن جمع الاستقالات وتسليمها للجيش كان أمراً يدعو للاستفهام.

أعلنت القيادة العامة بيانها في الثالث عشر من يونيو١٩٧٤م، الذي ناشد أفراد الشعب بان التباين في وجهات النظر نتج عنه انهيار في الأوضاع، وفساد مالي وإداري، وانفلات في أجهزة الدولة ومؤسساتها الأمر الذي أدى إلى تحمل الجيش للمسؤولية حرصاً على السلام والأمن، والاستقرار، وأنه تم تشكيل مجلس قيادة مكونة من سبعة أعضاء، برئاسة العقيد إبراهيم ألحمدي."[2] وأعلنت حالة

---

١) خديجة أحمد علي الهبصمي: العلاقات اليمنية السعودية(٦٢- ١٩٨٠)، القاهرة، دار المطبعة السلفية، ١٩٨٥/، ص٢٦٨. " رسالة ماجستير في العلوم السياسية- جامعة القاهرة، انظر: عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص١١٢. انظر أيضاً:-

، room-helm، the search for a Modern State،Peterson.J.E .Yemen P.121.،London & canbetta. 1982

٢) كتاب الرأي العام: مرجع سابق، ص١٤٤. " الملحق، نص البيان، وتكلف الجيش بمهمة الحكم من مجلس الشورى" انظر: عبد الله البر دوني: مرجع سابق، ص٥٩٥.."لقد تكون مجلس القيادة من كل من العقيد إبراهيم الحمدي، رئيساً لمجلس القيادة، وعضوية كل من:- الرائد عبد الله عبد العالم، قائد سلاح المظلات، والمقدم علي أبو لحوم، قائد الاحتياطي العام، والمقدم، محمد ابولحوم، قائد اللواء السادس مدرع، والعميد مجاهد أبو شوارب، قائد الجيش الشعبي، والمقدم علي الضبعي، نائب رئيس الأركان العامة، والعقيد يحيى المتوكل."

الطوارىء، وأغلقت المطارات، وفرض منع التجول في صنعاء، وطلب إلى حكومة حسن مكي، التي شكلت في شهر مارس، الاستمرار في أعمالها."[1]

والعقيد الحمدي، في الثلاثينات من عمره، كانت طفولته وصباه متنوعة المناخات، فقد ولد في منطقة، ماوية، "محافظة تعز" -، ووالده من أبناء منطقة ثلاء، التي تعتبر من ضواحي صنعاء- أيام كان والده القاضي الشرعي فيها، وتعلم الابتدائية، في عدة مراكز تبعاً لتنقله مع والده من محكمة إلى أخرى، فهو من أبناء القضاء كالا رياني، إلا أنه لم يشكل امتداداً لأبيه كالاً رياني، ووالده محمد الحمدي، لم يكن من بيت قضاء، وإنما كون نفسه فتميز على أفراد أسرته. وتميز محمد الحمدي، بالعدل كما يروي البر دوني.وفي مطلع الخمسينات سجل موقفاً يحسب له، إذ حكم محمد الحمدي، على مكتسبات، الإمام أحمد، في حياة أبيه، بأنها من أملاك والده، يجب أن توزع بين كل الورثة، ولا تكون حصة الإمام منها إلا كحصة واحد من الورثة الذكور."[2]

وحاول إبراهيم ألحمدي، أن يكون مثل أبيه، في صفاته، فبعد أن أنهى دراسته الابتدائية، التحق بالمدرسة التحضيرية بصنعاء عام١٩٥٥م، ولم يكمل دراسته بها، إذ قطع دراسته بعد عامين – كانت مدة الدراسة بها أربع سنوات، وتعادل الثانوية العامة- وعمل مساعداً لأبيه.ثم التحق بكلية الطيران، في أواخر الخمسينات، لكنه قطع دراسته بعد اشهر قليلة، حيث رافق والده للعلاج في ايطاليا. وبعد عودته من رحلته عين وكيلاً رسمياً لأبيه في محكمة ذمار.

وعندما أعلنت الثورة في عام١٩٦٢م، فر هارباً إلى صنعاء، خوفاً من جماهير ذمار التي كانت تقوم بتوصيل المسئولين إلى قيادة الثورة بصنعاء، متحصناً بالفريق

---

١) سجل العالم العربي: مرجع سابق، ١٩٧٤م، بنابر – يونيو، ص١٦٦..." وقد تم توديع القاضي الارياني في ١٤ يونيو ١٩٧٤م، محاطاً بالتكريم، ومثلما ودعت مدينة تعز، الأرياني رسمياً، استقبلته دمشق استقبال الرؤساء".. انظر عبد الله البر دوني، مرجع سابق، ص٥٩١.

٢) عبد الله البر دوني: مرجع سابق، ص٥٩٩.

حسن ألعمري أحد أبرز قادة ثورة٢٦سبتمبر، كسكرتير له، في الأعمال الحربية والمدنية، فأصبح جزءاً من السلطة."[١]

وفي منتصف الستينات انضم إلى تنظيم حركة القوميين العرب.. وبعد حركة الخامس من نوفمبر ٦٧م، عين وكيلاً لوزارة الداخلية، وبالرغم من أن الحمدي يعد عضواً في حركة القوميين العرب، إلا أنه في أحداث اغسطس٦٨م- والتي شارك فيها بعض القوميين العرب – اشترك في تعقب القوميين العرب وتصفيتهم، كما شارك في التصفيات الطائفية في تلك الأحداث.

وفي عام١٩٦٩م، أصبح قائداً لمعسكر لواء العاصفة، عقب الحرب الحدودية بين شطري اليمن عام١٩٧٢م، وقف الحمدي في وجه الوحدة بطريقة غير مباشرة، إذ رأى أن الأولوية هي التصحيح المالي والإداري، في الشمال قبل العمل الوحدوي."[٢] وقدم بالفعل مشروعاً للتصحيح المالي والإداري باسم القوات المسلحة."[٣]

واستطاع بهذا المشروع أن يعزز مكانته، ومكانة أقاربه، بتنصيب أخيه، عبد الله ألحمدي، قائداً لمعسكر العمالقة بذمار، وعندما أصبح نائباً للقائد العام للقوات المسلحة، استغل غياب القائد العام، ورئيس هيئة الأركان، فحرك الأحداث ضد المجلس الجمهوري، حتى قدم المجلس الجمهوري ومجلس الشورى استقالتيهما للقيادة العامة للجيش في ١٣ يونيو ١٩٧٤م."[٤]

ففي مساء الثالث عشر من يونيو أعلن راديو صنعاء، أن مجلس القيادة الذي استولى على السلطة سيعمل على توثيق الروابط الأخوية مع الدول العربية، وتدعيم أواصر الصداقة مع العالم على أساس الاحترام المتبادل. وعلقت المملكة العربية السعودية على الانقلاب أنها لن تتدخل في الشئون الداخلية في اليمن وأعربت الخارجية الأمريكية عن قلقها لحدوث أي تطور يؤثر في استقرار منطقة البحر

---

١) عبد الكريم الخطيب: ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية، مرجع سابق، ص١٥٢.

٢) البر دوني: مرجع سابق، ص٦٠٠.

٣) محمد العزازي: التنمية الاقتصادية والإدارية في الدول النامية" دراسة تطبيقية عن الجمهورية العربية اليمنية"، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٩م، ص٢٣٥- ٢٤٤.

٤) البر دوني: اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص٦٠٠.

الأحمر، واعتبر أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، ما حدث في اليمن أمراً داخلياً، يهم الشعب اليمني فقط."[1]

وفي الرابع عشر من يونيو – اليوم الثاني للانقلاب – أصدر مجلس القيادة في صنعاء، سلسلة من القرارات تضمنت تعليق الدستور الدائم، وتجميد مجلس الشورى، وحل الاتحاد اليمني، التنظيم السياسي الرسمي، وزيادة مرتبات موظفي الدولة المدنيين، وأفراد القوات المسلحة والأمن، كما أصدر قراراً بتنفيذ الكادر الخاص بضباط القوات المسلحة والأمن والمهنيين."[2]

وفي التاسع عشر من يونيو، صدر إعلان دستوري، يقضي بتنظيم سلطات الدولة خلال فترة المرحلة الانتقالية، وأسندت رئاسة الوزراء إلى محسن العيني، الذي شكل حكومته في الحادي والعشرين من يونيو."[3] وفي الثالث والعشرين من يونيو، أعلن رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي، أن اللجان المشتركة بين شطري اليمن ستواصل عملها. وأن الشطرين سوف يعيشان في سلام. وأن إعلان الوحدة متروك للظروف الملائمة، وقال إننا نأمل أن تكون علاقات الشطرين أخوية، إن لم تكن وحدوية."[4]

وفي الثاني والعشرين من يونيو، صدر قرار يقضي، بتوحيد رتب ضباط القوات المسلحة والأمن، باعتبار رتبة مقدم، أعلى رتبة عسكرية في القوات المسلحة والأمن، وفي ٢٤ من يونيو، صدر قرار بإلغاء القيادات العسكرية الفرعية في جميع المناطق."[5] وعن ردود الفعل في الشطر الجنوبي من اليمن، فقد أشار، عبد الفتاح إسماعيل، أمين عام الجبهة القومية، " الحزب الحاكم في اليمن الجنوبي "، ضمن خطاب ألقاه في عرض عسكري في خور مكسر، بمناسبة الذكرى الخامسة

---

١) محمد العباسي: اليمن الحزين بين رياح البعث وحرمة احتياح الكويت، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٩٠م، ص٤٠.

٢) كتاب الرأي العام: مرجع سابق، ص ٤٠.

٣) نفس المرجع، ص٤٠.

٤) سجل العالم العربي (مجلد١٩٧٤م)، مرجع سابق، ص١٧١.

٥) كتاب الرأي العام، مرجع سابق، ص٤٠.

للحركة التصحيحية – ذكرى الانقلاب على الرئيس قحطان الشعبي – " أن ما حدث في صنعاء، هو شأن داخلي، يخص الجمهورية العربية اليمنية، مع تذكير الحاكمين الجدد هناك. بأن حكومة عدن لا تزال تؤمن بوجوب تنفيذ اتفاقات الوحدة بين الشطرين"[1]

ويلاحظ أن اللهجة التي تحدث بها عبد الفتاح إسماعيل تعرب عن عدم الارتياح لما حصل في الشمال، لأن الحركة التصحيحية الجديدة، قد تفوت الفرصة، للتيار الماركسي المعارض، والذي تقبع قيادته في الجنوبي، تحت رعايته، فاستمرار الفوضى يساعد على زيادة الشكوى، وانجرا ر معظم الشباب في الجبهة الوطنية المعارضة، وبالتالي تتم المزايدة على أن الماركسية هي الحل.وأن الوحدة لاتتم بين نقيضين.فاليمن الجنوبي،يقوم على نظام شمولي ماركسي، واليمن الشمالي ينتهج نظاماً منفتحاً على الشرق والغرب، لكن دون وضوح الرؤية في إبراز إيديولوجية محددة.ومن ردود الفعل التي أوردتها الصحف العربية، هو ما أوردته " مجلة الهدف- البيروتية" "[2].. تقول في طرحها التحليلي أن فترة المراوحة التي فرضتها حكومة الأرياني، كانت من أسباب الانقلاب الأخير في اليمن، وأن الانقلاب جاء كخطوة عملية لتحقيق أهداف السياسة السعودية، من أجل محاصرة ثورة اليمن الديمقراطي.

هذه النظرة تؤكد توجس اليسار السابق من حركة ١٣ يونيو، التي أعلنت تصحيح الأوضاع وحسن الجوار، واستمرار الحوار الوحدوي. هذا التوجس الماركسي جاء نتيجة مباركة المملكة السعودية للحركة، والتي تعارض انتشار المد الماركسي في اليمن الشمالي، وتلح على القيادة السياسية في اليمن الشمالي على جعل الشريعة الإسلامية، من أساسيات شروط الوحدة اليمنية. وهو مطلب يلبي رغبة معظم جماهير الشطرين، مع تحفظ الجبهة القومية الحاكمة في الشطر الجنوبي على مبدأ الشريعة الإسلامية.

---

١) سجل العالم العربي(١٩٧٤م)، مرجع سابق، ص١٧١.

٢) مجلة الهدف – بيروت– ٢٢مايو ١٩٧٤م، "لسان حال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الماركسية".

اغتيال محمد أحمد نعمان في بيروت:-

في الثامن والعشرين من يونيو ٧٤م، "[1]"، اغتال مجهولون في بيروت، نائب رئيس وزراء اليمن الشمالي، ووزير خارجيتها السابق، محمد أحمد نعمان، عندما كان في طريقه إلى حفل عشاء في منزل التاجر الحلبي، عبد الرحمن غزال، وعند وقوف سيارته أمام شارة المرور، في محل رمل الظريف، قرب الثانوية، اقتربت سيارة مجهولة الرقم من السيارة المقلة للنعمان، فأطلقت عليه الرصاص وأردته قتيلاً، كما أصيب رفيقه شاكر ناصيف، ونجت زوجته وبنته من الحادث، وكان النعمان قد أقيل من منصبه قبل الحادث بعشرة أيام، عقب الانقلاب العسكري في اليمن. وقد رافق القاضي الأرياني، المستقيل إلى سوريا، ثم عاد إلى بيروت لزيارة نجله الذي يقيم فيها.

واشترك مندوب وزارة الداخلية اليمنية في التحقيقات المتعلقة بحادث الاغتيال، في ٣٠ يونيو، في بيروت وفي نفس اليوم شيعت جنازة النعمان، ودفن في مقبرة الشهداء، وكان على رأس المشيعين، المقدم إبراهيم ألحمدي، ريس مجلس القيادة، ومحسن العيني رئيس الوزراء وكبار المسئولين."[2]"

لقد ساهم النعمان في المباحثات اليمنية – السعودية، في ترسيم الحدود، مع القاضي عبد الله الحجري، رئيس وزراء اليمن الشمالي، وحسين المسوري، رئيس هيئة الأركان في مارس١٩٧٣م.كان النعمان رجلاً دبلوماسياً، مقبولاً لدى الأوساط السعودية، وكان من المعارضين لسياسة التوازن، التي توكأ عليها الأرياني خلال فترة حكمه. وقد شغل النعمان مناصب عديدة من بينها منصب سفير اليمن في عدد من العواصم.وكان النعمان من أبرز المثقفين الليبراليين في اليمن، وله كتابات أبرزها" من وراء الأسوار" وآخر " أزمة المثقف اليمني" وأهمها

---

١) في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم ٢٨ يونيو ٧٤م نفذ اغتيال، محمد أحمد نعمان، وبعد من ابرز الشخصيات السياسية اليمنية التي كان لها دور وطني فعال في الساحة اليمنية.

٢) سجل العالم العربي: (يناير- يونيو، مجلد١٩٧٤/) مرجع سابق، ص١٧٦.

كتاب " الأطراف المعنية في اليمن"، ويرى المفكر الماركسي، "[1]" صاحب كتاب " الجمهورية بين السلطنة والقبيلة" أنه".. مع اختلافنا الجذري معه(أي النعمان)، نرى أن اليمن فقد سياسياً ومعارضاً نشيطاً للإمامة، أسهم في حركة الأحرار الدستوريين، بنصيب وافر".فالنعمان يرى أن الأطراف المعنية في الحوار اليمني، تشمل كل الاتجاهات السياسية في الساحة، بما في ذلك أبناء المناطق الشافعية، الأمر الذي كان غير مقبول عند ذوي النزعة الاستعلائية في المناطق القبلية الشمالية ولقد كان النعمان ضحية جرأته في طرح آرائه بوضوح. وقد كان الخلاص منه أمراً تقتضيه مصلحة المغالين من المعارضين، كونه عنصراً مؤثراً داخل التكتل الليبرالي، فهو يرى أن".. المسؤولية التاريخية التي تواجهنا اليوم في اليمن هي التوصل إلى صيغة موحدة لأهداف الشعب.. كل الشعب.. وإشاعة الفهم بين جميع الفئات لهذه الصيغة الموحدة، التي ستحتاج حتماً لكل القوى الشعبية كي تحققها وتحميها، بقناعة واعية وإصرار دائم رصين."[2]

هذه الرؤية التحليلية تقبلها كل الأطراف المعنية بالوحدة عدا القلة التي ترى العنف أقرب طريق لها، فالذين خططوا لاغتياله قصدوا إلى إسكات الحوار الوحدوي بين الرؤى المحافظة، والتقدمية، إلا أن التصفيات الجسدية لم تعرقل الحوار، بل استمر رغم عنف الرأي الآخر الرافض للوحدة والسلام.

التوجهات الإصلاحية لنظام ألحمدي:-

كانت الساحة اليمنية، تعبق برائحة التغيير، وكان الحوار بين القوى السياسية يدور حول الإصلاح، وكانت القيادة السياسية الجديدة، لها مشروع إصلاحي قديم، حيث سبق لها أن عرضت مشروعها هذا في عام١٩٧١م. لكنه لم يحظ بالقبول لدى كثير ممن تتعارض مصالحهم مع خطوات المشروع، وقد ركز

---

١) بنسب الكتاب، للدكتور محمد عبد السلام، بينما يرى، الدكتور الشهاري، أنه من تأليف الدكتور أبوبكر السقاف. – في حوار مع الباحث–، مرجع سابق، ص٧٢.

٢) محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، مرجع سابق، ص١٠٠.

المشروع القديم على ضرورة الأخذ بالتخطيط في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وإصدار قوانين لتنظيم الجهاز المالي والإداري، ومعاقبة الخارجين عن القانون."[1]

هذا المشروع جدد برؤية أكثر وضوحاً من خلال اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري، والاتحاد العام للتعاونيات. وفي ٢٢أكتوبر١٩٧٤م، صدر إعلان دستوري، يقضي بعودة الحياة الديمقراطية، من ذلك ما قررته المادة(٨) من الإعلان، على أن" يعمل بأحكام الدستور الدائم اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان، وتبقى أحكامه سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا الإعلان." وبناء على هذا النص أعيد العمل بالدستور الدائم لسنة١٩٧٠م، والذي علق عقب قيام حركة ١٣ يونيو."[2]

وبدأ الحمدي يهيئ المواطنين لمشاركته في العمل ألتصحيحي، ففي خطاب له ألقاه في مصنع الغزل والنسيج بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧٤م، شرح مهمة التصحيح بأنه عمل لا يتم من خلال العنف الذي يولد الحقد، لكن العمل الإصلاحي يتم من خلال التعاون والإخاء. وأكد على أن العناصر التي امتدت أيديهم إلى أموال الشعب سوف يطولهم التصحيح، وسيتم الضرب بيد من حديد على من يحتكر قوت الشعب وسوف تشجع الدولة الصناعة الوطنية، وحماية رأس المال الوطني."[3] "لقد كان الإرث كبيراً لحركة١٣يونيو، وكان الإصلاح يحتاج إلى حماس جماهيري، وكانت المشكلات الأساسية تتمثل بانخفاض مستوى دخل الفرد، وشح في الموارد المادية والبشرية المؤهلة في الوسائل الإنتاجية المتاحة لإحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي. وضعف الرأسمال الوطني، واعتماد الدولة في الاتجاه الاقتصادي على النشاط الزراعي، وضعف الهياكل التنظيمية، في الإطار الإداري والسياسي والقانوني، وعدم القدرة على استيعاب مفهوم الدولة الحديثة لدى معظم

---

١) محمد العزازي: مرجع سابق، ص٢٣٦- ٢٣٨.

٢) مظهر محمد إسماعيل: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، – رسالة دكتوراه –، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٨٣م، ص٤٤١.

٣) الجمهورية العربية اليمنية: وزارة الإعلام". أهم خطابات القائد الحمدي واتجاه حركة١٣يونيو" الشركة اليمنية للطباعة والنشر، صنعاء ١٩٧٥م، ص١٨.

المواطنين."[1] أضف إلى ذلك ضعف أجهزة الرقابة والمتابعة في الجهاز الإداري للدولة. وجاءت المرحلة الجديدة لتقوم بتقويض هذه التراكمات من السلبيات حسب التوجهات المبدئية التي أعلن عنها إبراهيم الحمدي.

وفي الخامس عشر من شهر أغسطس١٩٧٤م صدر قرار بتعيين شخصيات اجتماعية بارزة مكونة من(٢٩) شخصاً، لإعداد مشروع برنامج العمل الوطني. ولإثبات المصداقية للشعب، بحسن نوايا القيادة الجديدة، بدأت فكرة التنمية تدق أجراس الواقع الجديد، ومن ابرز مقدماتها، تنظيم الجهاز الإداري، ابتداء من أعلى السلم الإداري في الدولة، من خلال تحديد علاقات الوزارات بعضها ببعض ومسئولية وصلاحية كل وزير وأن يلزم كل وزير أن يقدم لمجلس الوزراء تصوره في الإطار الذي كلف به.

.وكان على ألحمدي أن يعطي للدولة الحديثة مركزيتها، مع وضع تقاليد جديدة للتقويم الإداري والمالي،

وحسم القضايا الإصلاحية بسرعة اتخاذ القرار، مع إعداد و تأهيل كادر وظيفي يتحمل المسئولية في أداء التنمية بشكل عام، وذلك من خلال أمرين:-

الأمر الأول: التصحيح المالي والإداري.. اعتبر التصحيح ثورة إدارية، في نظر الحمدي، من أجل إعادة النظر في كل هيكلة مؤسسات الدولة، وفرض صياغة عملية تترجم مركزية الدولة على منوال الأخذ بالإدارة الحديثة. ففي شهر أكتوبر ١٩٧٥م أصدر رئيس مجلس القيادة قراراً" رقم١٢٨" أنشأ لجنة عليا ولجاناً فرعية لها للتصحيح المالي والإداري، "[2]" على أن تكون اللجنة ذات شخصية اعتبارية تستمد سلطاتها من الشعب، وضمت اللجنة" ١٦ عضواً" ونص قرار إنشاء اللجنة على أن تختص بالاضطلاع بمهام مراقبة ومتابعة نواحي التصحيح المالي والإداري،

---

١) عادل رضا: محاولة لفهم الثورة اليمنية، مرجع سابق، ص٣١٢.

٢) عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص٢٤٤. انظر أيضاً: عامر الكبيس، تطور الإدارة العامة ودورها التنموي في الجمهورية العربية اليمنية خلال عقدين، مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، عدد(٣٦) السنة التاسعة، أكتوبر، ١٩٨٣م، ص١٢٦.

في كل أجهزة ومؤسسات الدولة في القطاعين العام والمختلط، عن طريق التفتيش المباشر عن أعمالها، كما تقرر إنشاء فروع لها في كافة أجهزة الدولة. وقد عرفها الحمدي بقوله:- " إنها لجان شعبية للرقابة على جميع أجهزة الدولة ومؤسساتها بما في ذلك الجهاز المركزي نفسه". "[1]" ومنحت اللجنة العليا الصلاحية باختيار اللجان الفرعية في محافظات الجمهورية على مستوى النواحي، ويتم ترشيح رسمي عن طريق المحافظين في اللجان الأساسية للتصحيح المالي والإداري، في مراكز المحافظات حيث يختار من كل لجنة أساسية رئيس وأمين سر للجنة العليا للتصحيح استقلالية مالية ذاتية، وأعطتها ألدوله تسهيلات لأداء مهماتها الرقابية.

وأصبحت لجان التصحيح تكون تنظيماً سياسياً فوق كل المؤسسات الحكومية حتى الدستورية منها، كونها تقوم بمتابعة الأعمال لكل المؤسسات الحكومية، وتقوم نتائجها. وبالفعل بدأ ينحسر الفساد الإداري خاصة بعد تطبيق العقاب عملياً على المندوبين الذين اختلسوا بعض الأموال في مستشفى الحديدة وقطعت أيديهم."[2]" وقد انعكس ذلك العقاب الصارم بالإيجاب في كافة مؤسسات الدولة، وأيد المواطنون هذه الإجراءات. وشكلت لجان المظالم من خلال لجان التصحيح في كل محافظة، وكان من مهام اللجان الفرعية تلقي شكاوى الناس، والبت في حل البعض منها وخاصة فيما يتعلق بقضايا الإرث، والتي تشكل عائقاً كبيراً لدى القضاء في اليمن، نظراً لضعف البنية القضائية في اليمن، وكثرة المظالم، لجهل القضاة وتفشي الرشوة في الحكم، وجهل الموظفين الإداريين في إيجاد بعض الحلول الإشكالية بين الخصوم في قضايا المنازعات، ومن الأهداف الأساسية لهذه اللجان تحرير الإدارة الحكومية، من القبلية، والمحسوبية، والقضاء على الرشوة. إلا أن اللجان الفرعية والأساسية كانت تحتوي على عناصر من المفسدين، والجيدين، وكان الغالبية منهم يبحثون عن مصادر

---

١) عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص٢٤٤. " ويقصد بالجهاز المركزي، هو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة" انظر: سجل العالم العربي، (مجلد ١٩٧٥م)، مرجع سابق، ص١٦٤٢.

٢) الخطيب:ا لمرجع نفسه، ص٢٤٤.

الرزق، عن طريق هذه اللجان، فكان الانتماء إليها يتم عن طريق مدير الناحية حيناً، وحيناً آخر عن طريق وسيط غالباً ما يكون من الأعيان، له مكانة مقربة من مدير الناحية حيث يتم انتقاء هذه العناصر، وخاصة المتعلمة، إلا أنه في الغالب تكون هذه العناصر موالية لمركز الثقل في المنطقة سواء مدير الناحية، أو الشيخ أو المحافظ. وبدأت تنشط بعض التيارات المعارضة لهذا العمل، والتي تعارضت مصالحها مع اللجان، وعاد الفساد الإداري من جديد، فعلى سبيل المثال، كان يتم التقصي عن ابتزاز أو إهدار المال العام في مكان معين وفي شخصية معينة وبعد أن يتم التحقيق فيها وإثبات الإدانة على المجني عليه، تحال التحقيقات إلى الجهات العليا المختصة مع المجني عليه الذي لا يلبث أن يعود إلى مقر عمله، بمسئولية أكبر من المسئولية التي كان عليها في السابق[1]..

الأمر الثاني:- التخطيط التنموي..تأتي التنمية وفق خطة زمنية، تقوم بدراسة الواقع المعيش، وترويض الأمر الواقع لمقتضيات ضرورة التحديث، وهذا أمر يتطلب رفع وصايا رموز القبائل" المشايخ" عن رعاياهم، وفرض مركزية الدولة ومن ثم اتجه الحمدي في مشروعه الإصلاحي التنموي إلى تطوير العمليات التعاونية الأهلية حيث أسس الاتحاد العام للتعاون الأهلي للتطوير، بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة١٩٧٥م وتشمل عضويته جميع الهيئات التعاونية المصرح لها من قبل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والشباب، والتي تخضع لأحكام قانون التعاون."[2]

ومن اختصاصات الاتحاد العام لهيئات التعاون، رسم السياسة التعاونية، وقيادة الحركة التعاونية والدفاع عنها والعمل باسمها وحل مشاكلها والتنسيق بين الأجهزة الحكومية وتحديد مساهماتها وخططها التنموية. وحددت مواردها المالية من ربع دخل البلدية وثلاثة أرباع الزكاة ومن الضرائب المركزية التعاونية والموارد والتبرعات الأخرى."[3]

---

١) عامر الكبيسي: تطور الإدارة العامة ودورها التنموي في الجمهورية العربية اليمنية خلال عقدين، - مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية-، العدد(٣٦)، السنة٩، أكتوبر، ١٩٨٣م، ص١٣٧.

٢) المرجع نفسه، ص١٣٧.

وتكون الهيكل التنظيمي للاتحاد العام من الجمعية العمومية، الممثلة بالهيئات الإدارية التعاونية التي يتكون أعضاؤها بمعدل ثلاثة أعضاء من كل هيئة تشارك بصوت واحد فقط، وللاتحاد هيئة إدارية تتولى كافة المهام التنفيذية وتمثله أمام القضاء، وتتكون من أحد عشر عضواً يتم انتخابهم من الجمعية العمومية، وأحد عشر عضواً يمثلون الألوية يتم انتخابهم من قبل المحافظات، وعشرة أعضاء هم وكلاء وزارات الخدمات. وتنتخب الهيئة الإدارية من بينها أميناً عاماً، وأميناً عاماً مساعداً للاتحاد لفترة ثلاثة سنوات وهي مدة العضوية في الهيئة ويتم ذلك بإشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية."[1]

ويمارس الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير مهامه من خلال الهيئات الفرعية المنتشرة في أنحاء الجمهورية ومن خلال الجمعيات الزراعية والحرفية والمهنية.

وقد عبر الحمدي بوضوح حول الدور التعاوني في خطابه الذي ألقاه في المؤتمر الثاني للتعاونيات بالقول:".. ليست هذه الهيئات التطورية والتعاونية في بلادنا بحاجة إلى التعريف بها، فقد عرفت نفسها من خلال ما قامت وتقوم به من المشاريع في كل أنحاء الجمهورية، وكذلك ليست أهميتها تكمن في استطاعة ما تحققه من مشاريع شق الطرقات، وبناء المدارس والمستوصفات وتوفير مياه الشرب لمناطق كانت معزولة نهائياً عمّن حولها ومحرومة من التعليم والعلاج وشرب الماء النقية." وأضاف أيضاً. ".. إنهاأعطت المواطن اليمني ببساطة وسهولة المفهوم الصحيح عن أن الثورة هي البناء والعمل وتغيير الحياة من الأسوأ إلى الأفضل."[2]

وقد برهنت الدراسات على أن التعاونيات جزء من التركيبة الاجتماعية اليمنية القائمة إلى حد كبير فالمسئولون هم القادة المحليون التقليديون والصفوة المشاركة

---

١) المعهد القومي للإدارة العامة: دراسات في محاسبة التعاونيات اليمنية، الاتحاد العام وهيئات التعاون الأهلي للتطوير، صنعاء، ١٩٨١م

٢) الجمهورية العربية اليمنية: وزارة الإعلام."أهم خطابات القائد الحمدي واتجاه حركة١٣ يونيو". ، مرجع سابق، ص٥٢.

الرسمية للسكان تقتصر على الإشراف واقتسام المنافع، ويبقى القادة بالتجاوب مع حاجات الناس وآرائهم والعلاقات الشخصية سبيلهم في التعرف على تلك الحاجات والآراء."[1] وهذه حقيقة بحكم تبعية التابع من خلال المصلحة وتقاليد موروثة لترجمة الحاجات والمصالح وفق علاقة الحاكم بالمحكوم.

واتجه ألحمدي نحو بناء الجيش فأسس معسكر العمالقة في ذمار، وبلغ عدد أفراده أكثر من خمسين ألفاً من الضباط والصف والجنود، وأسند قيادته إلى أخيه، عبد الله ألحمدي."[2] وكون الجيش اليمني بوجه عام متأثراً بالانتماءات والولاءات القبلية، فقد ركز ألحمدي على توحيد الجيش توحيدا كاملا، وإعادة بناء القوات المسلحة والأمن. وقد اتخذ أسلوب الحوار بديلا عن المحاكمات أو الاعتقالات."[3]

وبدأ الحمدي يعيد النظر في القوى المحيطة به، حيث أصدر قرارات بإقصاء آل بيت أبو لحوم، الرائد علي ابولحوم، والرائد محمد أبو لحوم، عضوي مجلس القيادة المسلحة، وأنصارهما من الضباط، حيث ترددت الأنباء عن تسريح ثلاثين ضابطاً من الجيش، ثم قام بإقصاء المقدم مجاهد أبو شوارب، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة اليمني، والمقرب من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس الشورى.

وقد خضعت هذه التصفية لأبرز أعضاء مجلس القيادة، لتفسيرات عديدة منها، أن هذه العناصر التي تم تصفيتها والمحسوبة على حزب البعث العراقي، كانت تهدف إلى استرضاء المملكة العربية السعودية."[4]

---

١) David .B. Lewis and john M. Cohen. Rural society and participatory Development; case studies of two villages in the Yemen Arab Republic. Cornell University October 1981.

٢) عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص١١٣.

٣) خديجة أحمد علي الهيصمي: العلاقات اليمنية السعودية(٦٢-١٩٨٠)م، مرجع سابق، ص٢٧٢.

٤) محمد عبد السلام: الجمهورية بين السلطنة والقبيلة، مرجع سابق، ص٦٠.

ومن ثم كان على السعودية أن تعيد النظر في توطيد علاقاتها بالحمدي، ودعم ميزانية الدولة اليمنية التي تعاني من الإفلاس. الرأي الآخر، يرى أن ذلك كان نوعاً من التكتيك لتقليص النفوذ القبلي."[1]

وفي الخامس والعشرين من شهر يناير١٩٧٥م، أصدر الرئيس الحمدي قراراً بإقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء بحجة إحجامه عن وضع برنامج عمل لحكومته، وصرح الرئيس ألحمدي، أن مسألة إعفاء محسن العيني من منصبه تعود إلى أن السلطة التشريعية كانت قد جمدت أثناء فترة التكليف، وأن حكومة محسن العيني، لم تقدم برنامجاً محدداً. ولم يسبق أن تقدمت بطلب الثقة من مجلس الشورى، ولذلك تقرر إنهاء تكليف رئاسة الحكومة لإتاحة الفرصة لحكومة تتوافر لها كل الظروف والمقومات الدستورية لتحقيق الأهداف المرجوة لمرحلة التصحيح."[2] وكلف عبد العزيز عبد الغني، بتشكيل وزارة جديدة، كما تم إقصاء، المقدم يحيى المتوكل، من وزارة الداخلية، وتم تعيين المقدم محسن اليوسفي خلفاً له، وعين المقدم أحمد حسين الغشمي، خلفاً لمجاهد أبو شوارب، وكانت حملة التطهير هذه للضباط الموالين للقبائل.

وفي مارس١٩٧٥م تزايدت أعمال التسلل والتخريب في مناطق الحدود بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي."[3] وبدأ الحمدي يسعى للحوار مع المعارضة. وفي كلمة ألقاها الحمدي في جامعة صنعاء، استعرض فيها دور الجيش والأمن في حماية المواطن، وحماية اليمن كما أكد بالقول:".. أنا أريد أن اوكد ومن هذا المكان هذا الحرم الجامعي الذي نجله، ونقدسه جميعاً بأننا نرحب بحرية الفكر ونتعاون مع الفكر، لكن الذي يخدم اليمن والذي ينطلق من واقع اليمن، والذي هو ليس امتداداً لعمالة خارجية""[4]

---

١) الخطيب: مرجع سابق، ص١٥٦. انظر: منصور عزيز الزنداني: العلاقات اليمنية بالدولتين العظمتين، – رسالة دكتوراه – في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص٢١٣– ٢١٤..

٢) خديجة أحمد علي الهيصمي: مرجع سابق، ص٢٧٢.

٣) عبد الحميد الموافي: الوحدة اليمنية، مجلة قضايا عربية، السنة ٧، عدد(٦)، يونيو١٩٨٠م، ص٧٧.

٤) الجمهورية العربية اليمنية: وزارة الإعلام، ـ أهم خطابات القائد الحمدي–، مرجع سابق، ص٧٧.

وبدأ الحمدي يستشعر صعوبة المهمة التي تحملها، لكنه استطاع أن يصنع لنفسه هالة من الشعبية بين جماهير وطنه، وبدا ينزع نحو الفردية في اتخاذ القرار، لاسيما عندما استطاع تصفية المنافسين له في الحكم، وخلق قيادات هزيلة ومرتبطة به ومقتنعة بخطواته الإصلاحية. وبدأ الحمدي يلتمس لنفسه قوة أمنية لتحمي مشاريعه الإصلاحية، لذلك أصدر قراراً بإنشاء الجهاز المركزي للأمن الوطني، بتاريخ ٦يوليو١٩٧٥م، وعمل على تطويره بإدخال وسائل التجسس وأدوات التحقيق الحديثة."[١]" وكذلك من أجل تامين حكمه بالقوة العسكرية، واستمرار يته في الحكم في غياب التقاليد الديمقراطية.

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر١٩٧٥م، صدر إعلان دستوري بانتهاء مدة مجلس الشورى وإلغائه والعمل بالدستور الدائم. على أثر ذلك تجمع كبار مشايخ حاشد وبكيل في منطقة" خمر" من ضواحي صنعاء، وعقدوا مؤتمراً في ٨نوفمبر٧٥م، سمي بمؤتمر السلام الثاني، وكان من بين قراراته:-

١- استنكار المؤامرات التي تدبر للتفرقة بين القوات المسلحة والقبائل.

٢- يعتبر المؤتمرون أن الحكم الانتقالي قد انتهت شرعيته في ٢٢ اكتوبر٧٥م، طبقاً للإعلان الدستوري.

٣- يدعو المؤتمرون رئيس مجلس القيادة للحوار بسبب ما تعانيه البلاد من عدم الاستقرار.

٤- يشجب المؤتمرون إلغاء مجلس الشورى، وإنه لا يحق لأي شخص أن ينصب نفسه رئيساً للدولة.

٥- يرحب المؤتمرون بالمساعي الحميدة التي تقوم بها المملكة السعودية من أجل استقرار البلاد وحل الخلاف القائم.

---

١) كتاب الرأي العام: مرجع سابق، ص٤٢.. انظر أيضاً: محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص٦٢.

واستطاع الحمدي ببراعة أن يخلق قيادات قبلية جديدة منافسة، وكون مؤتمرات قبلية معارضة وموالية للقيادة السياسية العليا ووعد بإجراء انتخابات برلمانية جديدة."[1]

لكنها كانت وعوداً من أجل تهدئة الموقف القبلي المعارض.ووقف ألحمدي وجهاً لوجه أمام ثلاث قوى متباينة في الأفكار والمصالح وهي:-

التيار الأول: - قوى القبائل، التي شعرت بتهميش لوجودها في ممارسة السياسة الداخلية. وقد انضوى إلى صفوف القبائل كل مشايخ اليمن، الذين تقلص نفوذهم ورفعت وصاياهم على رعاياهم، وعملوا على توحيد صفوفهم، لمواجهة سياسة التحديث التي أعلن عنها الحمدي، وبدأ الحمدي يعمل على تنفيذ مشاريعه من خلال اللجان التصحيحية وهيئات التعاون الأهلي، والخطة الخماسية الأولى(٧٧-١٩٨٢)، والتي تعتبر أول خطة للتنمية في اليمن، والتي أعلن عنها في ١٣ من يونيو١٩٧٧م.

التيار الثاني: - هو التيار المحافظ، والذي يرى عدم القفز على الحبال، مع مراعاة الحفاظ على الطابع التقليدي القديم، لمجريات الأمور السياسية، ويرى أصحاب هذا التيار أن الديمقراطية لعبة غير مأمونة الجانب، خاصة وأن تجربتها في العالم العربي في حكم الغائب، ومن ثم فإنهم يفضلون الأخذ بنصائح الجيران والاعتماد عليهم. وكانت السعودية تبحث لها عن نفوذ فعلي من خلال شخوص لهم دور سياسي فعال داخل السلطة ويمثلون طابوراً خامساً للاتجاه السياسي السعودي.

التيار الثالث:- وهي العناصر البعثية ذات الطابع القبلي، ويقف وراءها، محسن العيني، يسانده بيت أبو لحوم، ويتمتعون بمركز قبلي منافس لقبيلة الشيخ الأحمر، وكانوا يعارضون ما يطلقون عليه تدخلات الجيران، في سياسة اليمن تحت ستار المساعدات التي تقدم لليمن."[2]

---

١) عبد الملك سعيد عبده: العوامل المؤثرة في القرار اليمني(٦٢-١٩٧٨)م، بيروت، دار النضامن، ١٩٩٢م، ص٩٥.

٢) خديجة الهبصمي: مرجع سابق، ص٢٧٣.

وقد تمثلت مواجهة الحمدي لهذه القوى بقرار حل مجلس الشورى لتقليص نفوذ القبائل، وخاض معارك حاسمة مع قبائل بني حشيش القريبة من صنعاء، واستطاع أن يفرض سلطة الدولة المركزية هناك."[1]

ولو افترضنا أن هذه الاتجاهات لها رؤى سياسية معارضة فلماذا لم تخضع لمبدأ الحوار الذي أعلنه ألحمدي في بداية عهده؟، أم أنها أعلنت على نفسها الحرب اقتناعاً منها بصحة ما يراه، وهذا ما يتعارض مع منطق أحداث المرحلة وسياسة رأب الصدع بين الاتجاهات السياسية في الساحة اليمنية وسياسة الدولة. وقد كان على ألحمدي أن يقوم بحسم الموقف المتردي للهيئة العامة للخدمة المدنية، إذ أعطى الضوء الأخضر للهيئة الإشرافية الجديدة الممثلة باللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري، التي بدورها أصدرت قرارها رقم(١) لسنة١٩٧٥م، الذي كان يقضي بإلغاء الجهاز القائم على تنظيم وتطوير الإدارة الحكومية بهدف إعادة بنائه من جديد. "[2]

وبالفعل تمكنت اللجنة في وقت قصير نسبياً من اتخاذ العديد من القرارات سواء على مستوى لجانها الأساسية أو الفرعية التي عملت جاهدة على إحلال تقليد جديد لهيئة الدولة بهدف إبراز الضرورة الملحة لتنمية إدارية ناجحة.وأصدرت الدولة قراراً جمهورياً بإنشاء ديوان عام لشئون الموظفين." [3] وحدد القرار تطوير شئون الخدمة المدنية ومدها بأفضل العناصر، ودفع كفاءتها الإدارية، وتحقيق العدالة في معاملة الموظفين بأجهزة الدولة. واقتراح القوانين واللوائح الخاصة بالموظفين، وإبداء الرأي في المشروعات المتعلقة بشئونهم وتفسير القوانين ولوائح التوظيف. وتحديد سياسة التدريب والتخطيط ووضع خاصائص لترتيب الوظائف ودراسة مشروعات ميزانيات الوظائف في الدولة وتحديد مستوياتها. والإ سهام في رسم سياسة الإصلاح الإداري، ووضع خطط وتطوير الأسلوب الإداري للخدمة

---

١) المرجع نفسه، ص٢٧٤.

٢) محمد العزازي: مرجع سابق، ص٢٥١.

٣) القرار الجمهوري رقم(٥) لسنة ١٩٧٦م، انظر: محمد العزازي، مرجع سابق، ص٢٥٢.

المدنية.وكانت الخطوة الأولى للديوان هو إصدار القانون رقم(٤٩) لسنة١٩٧٧م، والخاص بشئون موظفي الدولة."[١] إلى جانب الكثير من الإ إنجازات التي تبنتها ألدوله، وكانت مبعثاً لاحترام القيادة السياسية العليا لدى معظم المواطنين، لقد كان ألحمدي، جريئاً في قراراته، وهذه صفة قيادية، لكنه كان فردياً في رأيه.فالقرارات السياسية الداخلية أو الخارجية، لم تخضع لدراسة عميقة مع ألأجهزة المختصة، لذلك يعاب على ألحمدي، التسرع في معظم القرارات. وفتح على نفسه جبهة عدائية لكثير من القطاعات الشعبية والتنظيمية، كالأحزاب السياسية المستترة، والتي لم تعلن عن نفسها، إلا أنها كانت واضحة من خلال كبار العسكريين الذي تم إبعادهم من الجيش والمنتمين لقبائل تحميهم، كحزب البعث، والمشائخ، إضافة إلى التجار، الذين قال فيهم ألحمدي أن عليهم: ".. الإسهام في نجاح وتمويل بعض المشاريع في الخطة الخماسية، وعليهم أن يدركوا أنهم قد عاشوا شهر العسل، خمسة عشر عاماً يأخذون ولا يعطون وكأنهم جالية في الوطن وهمهم الربح بأي طريق، وليس عليهم للوطن أي حق."[٢]

واستطاع ألحمدي أن يحقق نجاحاً في برامج التنمية من خلال التصحيح المالي والإداري، والتعاونيات، وهيئات الرقابة، وأصدر قوانين خاصة بتسهيل نشاط الاستثمار من اجل التنمية، وعمل على تحديث الجيش والأمن."[٣]

والملاحظ في سياسة ألحمدي الداخلية أنه لم يعين ممثلاً شخصياً لشئون الوحدة، في حكومة العيني، وكذلك في حكومة عبد العزيز عبد الغني، مثلما كان قائماً في الحكومات السابقة لعهده، ويبدو أن مشروع الإصلاح السياسي،

---

١) العزازي: مرجع سابق، ص٢٥٦٤- خطاب ألحمدي في الذكرى الخامسة عشرة لثورة ٢٦ سبتمبر: انظر:- عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص١٥٤.

٢) خطاب ألحمدي في الذكرى الخامسة عشرة لثورة٢٦ سبتمبر: انظر : عبد الكريم الخطيب، مرجع سابق، ص١٥٤.

٣) منصور عزيز الزنداني: العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين، - رسالة دكتوراه، في العلوم السياسية-، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨م، ص٢٧٤.

وبناء المشاريع التعاونية، كانت من المهام الأساسية للحمدي، وكمقدمة لعمل وحدوي، يتم من خلاله إنشاء وفاق فكري واحد يجمع بين تجربة الشطرين.

سياسة الحمدي الخارجية:-

اتبع الحمدي سياسة متوازنة في علاقاته مع الدول الإقليمية، وحرص على إقامة علاقات طيبة مع المملكة السعودية، ودول الخليج بشكل خاص، لما لهذه الدول من دور فعال في الإسهام في تطور التنمية اليمنية. وذكر الحمدي في هذا الصدد أن اليمن بحاجة للمساعدة العربية من أجل التنمية والبناء، ولذلك كان حريصاً على توطيد علاقاته بمصر وكان دائما يشيد بالدور المصري في حماية الثورة اليمنية."[1] كما تحسنت علاقة اليمن بكثير من الدول العربية الشقيقة، والدول الإسلامية، وتبادل الزيارات مع الرئيس السوداني، وعمل على مساعدة جبهة تحرير أرتيريا، سراً، وتبادل التمثيل الدبلوماسي مع الصومال عام ١٩٧٥م، وزار الرئيس الصومالي صنعاء، حيث تحدث عن إنشاء اتحاد الدول المطلة على باب المندب، يضم الصومال، وشطري اليمن، وجيبوتي، وأرتيريا.

غير أن العلاقات تدهورت بين اليمن الشمالي وإثيوبيا، حيث قام النظام الإثيوبي الاشتراكي بطرد الجالية اليمنية وتأميم ممتلكاتها. كما شاركت اليمن في العديد من القضايا العربية وأهمها أمن البحر الأحمر.واستضافت اليمن مؤتمراً يضم الدول المطلة على البحر الأحمر في٢٢مارس عام ١٩٧٧م، وضم المؤتمر السودان، والصومال، وشطري اليمن. ودعا ألحمدي إلى عقد قمة عربية في اليمن. وحرص على اتباع سياسة التوازن مع القوى الكبرى، إلا أن العلاقات اليمنية-السوفييتية، أصابها الفتور، فقد كان الاتحاد السوفييتي مصدر الدعم العسكري بعد الثورة اليمنية، ولعب السوفييت دورا كبيرا في حصار صنعاء، عندما أرسلت طائرات سوفييتية يقودها طيارون يمنيون، إلا أنه بعد عام ١٩٧٠م،

---

١) خديجة أحمد علي الهبصمي: مرجع سابق، ص٢٧٤.

انفتحت اليمن الشمالي على الغرب، وفق خطة التوازن في العلاقات مع الشرق والغرب، التي اتبعتها القيادة السياسية في اليمن الشمالي.

واتجه السوفييت نحو الشطر الجنوبي، بحكم المنطلق الإيديولوجي الماركسي الذي اتبعته القيادة السياسية في اليمن الجنوبي، وانعكس هذا الاتجاه على العلاقات اليمنية- السوفييتية.

وفي الرابع عشر من شهر أغسطس١٩٧٥م قررت حكومة ألحمدي تجميد علاقاتها العسكرية مع الاتحاد السوفييتي."[١]"

وقام الحمدي بزيارة إلى فرنسا، وحرص على علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم خطط التنمية اليمنية، وحصل على أسلحة فرنسية، وما يزيد على مائة مدرب أردني للتدريب على الأجهزة الأمريكية المعقدة، وطوّر الحمدي علاقاته مع الصين، وألمانيا الغربية.

العلاقات بين شطري اليمن وعودة الحوار

أدت علاقات الانفراج بين شطري اليمن إلى تبادل الزيارات الرسمية، انطلاقا من مبدأ الحفاظ على وحدة الحوار في إطار السياسة الخارجية – كان الصراع الدولي الإقليمي على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر قد عكس نفسه، "[٢]"على الاتجاهات السياسية لشطري اليمن – ففي منتصف عام١٩٧٧م، توجه الرئيس سالم ربيع علي رئيس مجلس الرئاسة في الشطر الجنوبي من اليمن، إلى مدينة قعطبة، في اليمن الشمالي، حيث عقد مع رئيس مجلس القيادة المقدم إبراهيم الحمدي اجتماعاً خاصاً، تلاه اجتماع عام شارك فيه مسئولون من الحكومتين، بحث فيه المجتمعون القضايا الرئيسية التي تهم اليمن بشطريه وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية، والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم المصلحة اليمنية العليا، وتم الاتفاق على تشكيل مجلس يتكون من

---

١) خديجة الهبصمي: مرجع سابق، ص٢٧٦.

٢) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص٨٥.

رئيسي الشطرين ومسئولي الدفاع والاقتصاد والتجارة، والتخطيط، والخارجية، يجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في كل من صنعاء وعدن لبحث ومتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني، وسير أعمال اللجان المشتركة في مختلف المجالات وتشكيل لجنة فرعية للاقتصاد والتخطيط والتجارة في الشطرين مهمتها دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية، ورفع التقارير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها.. كما تم الاتفاق أيضاً على أن يمثل أحد الشطرين، الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات."[1]

لقد جاء هذا اللقاء بعد قطيعة استمرت فترة طويلة، وجاء أيضا تلبية لرغبة التقارب الفعلي من خلال تنسيق السياسات الخارجية، إزاء الأخطار، والمؤامرات التي تهدد باب المندب، بشكل خاص، واتخاذ موقف موحد عند الاتفاق على وضع استراتيجية عربية لأمن البحر الأحمر، كذلك تنشيط ومتابعة اللجان اليمنية المشتركة، والتي تشكلت عقب اتفاقية الوحدة اليمنية، التي عقدت في القاهرة١٩٧٢م.والتي جمدت منذ عام١٩٧٣م، والإشراف على عملية التنسيق بين الشطرين في المجالات الاقتصادية والتجارية في مجالات التنمية الصناعية والزراعية، وكرد فعل لذلك اللقاء والتقارب، عقد رؤساء القبائل مؤتمراً في منطقة السر، على مقربة من صنعاء وانتهى اجتماعهم بتوصيات قدموها إلى الرئيس الحمدي تتضمن التالي:-

- احترام القاعدة الشعبية التي تمثلها القبائل.
- إنهاء العمل بكل القرارات التشريعية المتخذة بعد حل المجلس الاستشاري.
- تبني مبادىء الشريعة الإسلامية كمصدر للقوانين."[2]

---

١) اليمن الواحد: مرجع سابق، ص٦٧.

٢) عبد الكريم الخطيب: مرجع سابق، ص١١٤، نقلا عن:-

Asian ،-Peterson. the Yemen Arab Republic and the politics of Balance
pp. 258-259.،1981،no.3.، vol. 68،Affairs

الخطيب: مرجع سابق، ص١١٥، انظر:-

ومن أبرز الخلافات بين الحمدي ومراكز القوى المعارضة لنهجه السياسي، وقف أليزانية التي كانت تمنح لرؤساء القبائل، وإقصاء شخصيات هامة من مناصبها لكونها من القبائل أو موالية لها، أمثال، علي الضبي، رئيس الأركان، وحمود بيدر عضو مجلس القيادة، وعلي أبو لحوم من مشايخ بكيل ومحمد أبو لحوم من الجيش، كما أقيل أيضاً مجاهد أبو شوارب، من مشايخ حاشد، ويحيى المتوكل."[1] وهؤلاء محسوبون على حزب البعث، إلا أن لقاء قعطبة الذي عقد بين الحمدي، وسالم ربيع علي، كان له وقع كبير بين التجمع ألمشايخي القبلي الرافض لأي اتفاق وحدوي يقوم على أهداف غير إسلامية، وكانت مطالبهم هي.. الوحدة التي تقوم على دستور إسلامي، تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي لكل القوانين.

واتخذ الحمدي خط التقارب مع اليساريين من المعارضين، والتقارب مع اليمن الجنوبي، وكانت اليمن الشمالي تعاني من وضع اقتصادي متردٍ، إذ كان يتراوح العجز في الميزانية، مابين الربع إلى الثلث من مجمل الإنفاق العام. أما الواردات فكانت تبلغ خمسة عشر ضعف الصادرات، وقد حالت أعوام الحرب الأهلية، وانعدام الاستقرار السياسي دون التنمية الحقيقية.كما شكل" مليون وسبعمائة ألف من أصل سبعة ملايين يمني شمالي"، عمالة مهاجرة إلى الأقطار النفطية المجاورة، وكان هؤلاء المهاجرون يرسلون إلى الوطن، سبعة وسبعين مليون دولار كل عام، مما يغطي عجز التبادل التجاري الخارجي، وكانت هذه المبالغ تضخ إلى اقتصاد جامد نسبيا فتسبب في التضخم الذي وصل إلى ما يقرب ٤٠٪ سنوياً"[2]

---

١) Peterson. J.E. conflict in the Yemen's and superpower inv0lment، Washington، center for contemporary Arab studies، D.C.، p. 15.، Georgetown University. 1981

٢) سجل العالم العربي" بنابر- يونيو، مجلد١٩٧٧"، ص٢١٤،" مجلة السفير- بيروت" نقلاً عن مجلة" ذي ميدل ايست".

اغتيال عبد الله الحجري:-

في الحادي والعشرين من إبريل١٩٧٧م، تابعت الشرطة البريطانية البحث عن شاب في العقد الثاني من عمره، شرقي الملامح،قام باغتيال القاضي عبد الله الحجري(٦٠ عاماً) رئيس وزراء اليمن الشمالية السابق، وزوجته(٤٠عاماً)، والقائم بأعمال السفارة اليمنية في لندن، السيد عبد الله ألحمامي(٤٥عاماً)، وقال، محمد عبد الله الأرياني سفير اليمن في بريطانيا، إن عملية القتل ذات دوافع سياسية.

وكان معارضو الحجري قد اتهموه خلال توليه رئاسة الحكومة بين عامي٧٣-١٩٧٤م، بأنه مع الملكيين وأنه يعارض الاتحاد مع اليمن الجنوبية ذات النظام الماركسي.وكان القاضي الحجري، الرجل الحديدي، الذي يمثل في نظر التقدميين. الرجل التقليدي، فضلاً عن كونه سجن مرات عديدة بعد الثورة، كما أنه كان معرضاً للإعدام أكثر من مرة. وقد أنقذه من الموت صديقه، الفريق حسن العمري، الذي كان قائداً للجيش اليمني، ورئيسا للحكومة، وقد كان تعيين الحجري، بديلاً لحسن العمري، وكانا نقيضين محسن العيني، تقدمي ودبلوماسي محنك، لكنه أدارظهره للشئون الإدارية، فأهملها عندما كان في السلطة، واعتمد كثيراً على المساعدات والقروض الخارجية. وأسرف في نفقات الدولة. أما عبد الله الحجري، فقد كان معتزاً بيمنيته، وواقعياً في عمله السياسي، وعندما تسلم الحكم تفاءل السياسيون والدبلوماسيون خيراً في صنعاء، لأن مشاكل الوضع اليمني لا يستطيع أن يواجهها سوى رجل مثل الحجري، فمحسن العيني، يتمتع بثقة الجيش، وقيادته، لصداقته للقطاع العسكري، أما الحجري فإنه يتمتع بثقة شعبية واسعة وقدرة على التعامل مع القبائل اليمنية لا تتوفر لسواه."[١]

والسؤال المطروح هو من قتل الحجري؟ لقد علقت مجلة الحوادث، البيروتية، أن مصرع عبد الله الحجري وعقيلته، والوزير المفوض في السفارة اليمنية في لندن، ليس إلا حلقة جديدة من التصفيات الدموية، ويبقى السؤال من المستفيد من هذه

---

١) مجلة الحوادث- بيروت، ٢٠/٤/ ١٩٧٧م، تحقيق عن اغتيال القاضي عبد الله الحجري.

التصفيات؟ هل الاتجاه السياسي للرئيس الحمدي، وراء تصفيات الشخصيات التقليدية؟ أو الجبهة الوطنية المعارضة لحكومة اليمن الشمالي، والتي اتخذ الحجري ضدها، موقفاً صارماً؟ وكانت المؤشرات تشير إلى ضلوع الجبهة المعارضة اليسارية، في عملية الاغتيال، وعلى الرغم من أن معظم المعارضين للاتجاه السياسي للرئيس الحمدي، يتهمونه في تصفيات خصومه، إلا أن الرئيس ألحمدي اتخذ أسلوباجديداً في تصفية معارضيه بطريقة تجميد نشاطهم السياسي والإداري.

التركيبة السياسية لليمن الجنوبي

أخذت السياسة في اليمن الجنوبي بعداً إيديولوجياً ذا طابع ماركسي مغاير كثيراً للاتجاه السياسي في اليمن الشمالي، فإلى جانب مجلس الشعب الأعلى، يقوم العمال من خلال لجان الرقابة بالمساهمة في تثبيت السلطة وحمايتها من التخريب الداخلي، وتمارس الجماهير في الوحدات السكنية سلطاتها من خلال لجان الدفاع الشعبي المتواجدة في كل المحافظات من خلال مجالس إدارة المؤسسات، ونشاطات اللجان النقابية، في قيادة العمال نحو إنجاز خطط ومشاريع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ويقوم الفلاحون، والتعاونيون، والصيادون، بتحقيق مهماتهم الإنتاجية. ومجالس إدارات المزارع الجماعية للدولة، ويلعب العمال دوراً بارزاً في حماية الثورة والدفاع عنها من خلال مشاركتهم في كتائب، وفرق المليشيات الشعبية. "[1]

وفي الإطار الإصلاحي أنجز قانون الحكم المحلي، وقانون الانتخابات الذي يهدف إلى المشاركة. وتزعم المعارضة عبد القوي مكاوي، الذي قدم مذكرة، بصفته رئيساً للجبهة الوطنية، إلى الملوك والرؤساء العرب، وقد نشرت مجلة" العقيدة" العمانية، يوم١٠ إبريل١٩٧٥م هذه المذكرة التي جاء فيها " أن جنوب اليمن نظام حكم اتخذ من الإرهاب، وسفك الدماء أسلوباً للتعامل مع الشعب، وأخذ يستوحي لنفسه مبادىء غريبة عن المفهوم القومي، والتعاليم الإسلامية،

---

١) مجلة الهدف: لقاء مع رئيس الوزراء لليمن الجنوبي، السيد علي ناصر محمد، بتاريخ١٢/ ٤/ ١٩٧٥م.

كما أنه يتمسك بالسلطة من خلال حمامات الدم، وتعميم الفقر والجهل والمرض، عن طريق نشر البطالة، وسلب كل ما يملكه المواطن من أرض ومسكن، ولقد ربط مسيرة الشعب في الجنوب، بالنفوذ الأجنبي الدخيل والتبعية الخارجية، تحت ستار من الشعارات البراقة الزائفة التي لا تخدم إلا تلك الفئة الصغيرة المنتفعة بالحكم.

" وفتحت أبواب اليمن الجنوبي للتواجد العسكري الأجنبي، والسيطرة الأجنبية على كل مرافق الدولة المدنية والعسكرية، والسياسية، والتعليمية، والثقافية، والاجتماعية، وأصبحت مرتعاً لأبواق الدعاية اللاأخلاقية واللادينية، واللاقومية، والمنافية لكل ما تمثل حضارتنا وتراثنا وعقيدتنا".

ودعت المذكرة إلى :-

" – عودة اللاجئين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين"... وطالب مكاوي بالإصلاحات التالية.. إنهاء الحزبية.. إنهاء التدخل الأجنبي..اتخاذ إجراءات عملية تجاه الوحدة بين الشمالي والجنوب."

وقد سبق صيحة مكاوي تقرير الأمين العام للجبهة القومية في عدن، في مؤتمرها السادس الذي انعقد في الفترة من "٢٠الى ٢٤ مارس١٩٧٥م"تناول فيه وحدة الحركة الوطنية اليمنية، والوحدة مع الشطر الشمالي من اليمن، وحدد الأوضاع التي تطورت فيها ثورة ٢٦سبتمبر١٩٦٢م في الشمال، والنكسات التي أصابتها نتيجة تآمر القوى الإمبريالية والرجعية عليها، وكذلك نتيجة لصراع القوى الوطنية نفسها، ويعتبر التقرير أن الوحدة اليمنية هي التعبير الأمين والصادق للمصالح المادية الوطنية، ولأهداف سبتمبر وأكتوبر، ولذلك ينبغي العمل على تحقيق هذه الوحدة."[1]

وفي الفترة مابين الحادي عشر والثالث عشر من شهر أكتوبر ٧٥م، انعقد المؤتمر التوحيدي لفصائل العمل الوطني الديمقراطي الثالث، والذي انبثق عنه قيام التنظيم السياسي الموحد(الجبهة القومية)، وورد في تقرير الأمين العام: "..أن الوحدة

---

١) سجل العالم العربي(يناير- يونيو١٩٧٥م)، مرجع سابق، ص٤١٣.

اليمنية هي التعبير الأمين لمبادىء وأهداف مواصلة العمل الدؤوب، لتوفير الأجواء الصحيحة لتحقيقها بواسطة الطرق السلمية وبمضامين وطنية ديمقراطية."[1]

لقد كانت الظروف مهيأة للقاء وحدوي بين شطري اليمن، تحدياً للقوى الخارجية، التي تحرك مواقف العالم الثالث، في الالتقاء والانفصال، والتحدي هنا، كان إيذاناً بسقوط الحمدي في الشمال، وتبعه الزعيم الجنوبي، سالم ربيع علي، بعد تسعة أشهر.

لقد قام النظام في اليمن الجنوبي بإحلال الماركسية محل الديانة الإسلامية، في بناء النظام الاجتماعي العام، وسخر لها مختلف الوسائل التربوية، والتعليمية، والإعلامية، والعسكرية، والأمنية."[2]

وتوضح المادة(٧) من دستور اليمن الديمقراطي، عن تحالف قوى الشعب العامل، فتقول المادة:".. وينمو تصاعدياً الدور التاريخي للطبقة العاملة، لتصبح في النهاية، القيادة الطبقية في المجتمع. ويجد هذا التحالف بين قوى الشعب تعبيراً منظماً لنفسه في تنظيم الجبهة القومية، ويقود تنظيم الجبهة القومية على أساس الاشتراكية العلمية، النشاط السياسي بين الجماهير."[3] لقد ارتكز النظام في اليمن الجنوبي على أساسيات جدلية يحددها عبد الفتاح إسماعيل، المنظر السياسي ومؤسس الحزب الاشتراكي، والذي يرى في طرحه لفكرة التحرير الوطني الديمقراطي، من خلال الانتفاضة الجماهيرية، والتي شملت التأميم، والإصلاح الزراعي، وقيام التعاونيات الزراعية، وتكوين المليشيات الشعبية، وإنشاء الحزب الاشتراكي اليمني، والتي لحقتها مرحلة البناء الاشتراكي."[4]

---

١) محمد علي الشهاري: جدل حول الثورة اليمنية، ودور باذيب، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٧.

٢) صالح حسن سميع: أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ط١، ١٩٨٨م، ص٤٩٤.

٣) المرجع نفسه، ص٤٩٤.

٤) فضل عبد الولي: اللاءات في عدن، القاهرة، دار الأمل للطباعة والنشر، ١٩٨٥م، ص٩٠.

وفي الإطار الوحدوي لليمن الواحد، أحدثت كثير من الآراء تبايناً، حسب المشارب الثقافية بين الرؤية الأحادية الفردية للمستقلين، والرؤية الجماعية للحزبيين، فالباحث اليمني الماركسي، محمد الشهاري، يرى في تفسيره الطبقي الثبات وتماسك بعض الدول العربية وغيرها، أنها في تكوينها تختلف عن اليمن الاجتماعي، حيث يذكر بصدد ذلك:".. لقد كان من أسباب بقاء وحدة مصر الجغرافية والسياسية، هو اختفاء العلاقات القبلية، وسيطرة الطبقة الإقطاعية على الحكم، التي كان المذهب السني هو التعبير الإيديولوجي الموائم لأوضاعها الاجتماعية، ولم تستطع الأقليات الدينية الأخرى وبعضها أقليات كبيرة، كالمسيحيين أن تنافسها في حكم البلاد"[1] وكذلك إيران التي اعتنق معظم سكانها المذهب الشيعي، مما ساعد على بقاء وحدتها الجغرافية، والسياسية، ولم يكن للأقليات الدينية قدرة على النزاع أو التطاول ضد الطبقة الحاكمة."[2]

من خلال هذه الرؤية يستنتج الشهاري أن الإقطاع القبلي في المنطقة الجبلية الشمالية من اليمن، أفرز المذهب الزيدي، بينما أفرز الإقطاع الزراعي في بقية أنحاء اليمن السهلية وشبه السهلية المذهب الشافعي، ويضيف، "..لقد لعب الصراع بين أتباع كل من المذهبين دوراً أساسياً في الحيلولة دون تحقيق وحدة اليمن، كما أن الصراع القبلي لعب دوراً آخر في زيادة تمزقها الإقليمي والسياسي، من هنا ظهر ملوك الطوائف وسلاطين الإقطاع في الجزء الإقطاعي الزراعي، السني من اليمن، وظهر الائمة وشيوخ الأرستقراطية القبلية في الجزء شبه الإقطاعي – شبه القبلي – الزيدي منها"[3]

والذي يريده الشهاري هو الوصول، إلى أن المذاهب الدينية عبارة عن تراث صنعه الإنسان وهي بالتحديد شكل من أشكال الإيديولوجية الإقطاعية والقبلية،

---

١) محمد علي الشهاري: الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٣م، ص٣٩.

٢) المرجع نفسه، ص٣٩.

٣) الشهاري، المرجع السابق، ص٤١.

المتخلفة، التي يجب العمل على تقويضها، وتجديد حياة المجتمع اليمني وفق المسلمات العلمية.

هذه الرؤية الماركسية في تفسير الدين قائمة على تحليل المجتمعات وفق منهج الصراع الديالكتيكي، وهي مغالطة في قراءة التاريخ والمذاهب الفكرية الدينية منها والاجتماعية..

obeikandl.com